وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-
كليـة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنوان

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في ظل تقلبات أسعار المحروقات

دراسة حالة الجزائر 2009-2018

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: **إقتصاد دولي**

إعداد الطلبة:

- جليط مسعودة
- زعيمش نورهان

إشراف الأستاذ:

د. بوبلوطة بلال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. بودخد مسعود	جامعة جيجل	رئيسا
أ. بوبلوطة بلال	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ. بوسالم فاطمة	جامعة جيجل	مناقشا

السنـة الجامعية: 2018-2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-
كليـة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنوان

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في ظل تقلبات أسعار المحروقات

دراسة حالة الجزائر 2009-2018

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: **إقتصاد دولي**

إعداد الطلبة:

- جليط مسعودة
- زعيمش نورهان

إشراف الأستاذ:

د. بوبلوطة بلال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ . بودخدخ مسعود	جامعة جيجل	رئيسا
أ . بوبلوطة بلال	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
أ . بوسالم فاطمة	جامعة جيجل	مناقشا

السنـة الجامعية: 2018-2019

كلمة شكر

بدأنا بالحمد لله عز وجل سبحانه وتعالى ونشكره على توفيقه لنا بفضله وقوته

في إخراج هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.

نشكر جزيل الشكر الأستاذ القدير المشرف الدكتور بوبلوطة بلال الذي أنار علينا بتوجيهاته

السديدة و نصائحه القيمة والرشيدة والتي ساعدتنا في إتمام هذا العمل المتواضع،

فكان بحق مشرفا وسندا لنا فشكرا جزيلا لك يا أستاذنا.

كما لا ننسى التوجه بالشكر والامتنان إلى كل من دعمنا وحفزنا بشكل متواصل

في سبيل تحقيق هذا العمل، وإلى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

لكم جميعا تشكراتنا الخالصة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	ب – ز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد.....	9
المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....	10
المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.....	10
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الكينزي.....	12
المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر النيو كلاسيكي.....	15
المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة المالية.....	18
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....	18
المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية.....	21
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....	24
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.....	25
المطلب الأول: النفقات العامة.....	25
المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....	30
المطلب الثالث: الموازنة العامة.....	35
خلاصة.....	38
الفصل الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي	
تمهيد.....	40
المبحث الأول: مؤشرات التوازن الداخلي.....	41
المطلب الأول: عجز الموازنة العامة.....	41
المطلب الثاني: معدلات البطالة.....	44

المطلب الثالث: معدلات التضخم.....	48
المبحث الثاني: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.....	53
المطلب الأول: الإنفاق العام واثر الإزاحة.....	53
المطلب الثاني: الفجوة الانكماشية.....	56
المطلب الثالث: الفجوة التضخمية.....	58
المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية والعوامل المؤثرة فيها.....	60
المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة.....	60
المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية.....	62
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....	64
خلاصة	67
الفصل الثالث: الإصلاحات المالية وتطور مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018	
تمهيد.....	69
المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	70
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر.....	70
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	73
المطلب الثالث: إصلاحات السياسة المالية في جانب النفقات (ترشيد الإنفاق).....	77
المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	78
المطلب الأول: تقسيمات الإيرادات العامة في الجزائر.....	78
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	81
المطلب الثالث: إصلاحات السياسة المالية في جانب الإيرادات.....	85
المبحث الثالث: مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	87
المطلب الأول: الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	87
المطلب الثاني: البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	91
المطلب الثالث: التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2018.....	94

خلاصة.....	98
الخاتمة	100
قائمة المراجع	104
الملخص	

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
3-1	توزيع نفقات التسيير في الجزائر لسنة 2018	70
3-2	توزيع نفقات التجهيز في الجزائر لسنة 2018	72
3-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	73
3-4	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	75
3-5	توزيع الإيرادات العامة في الجزائر لسنة 2018	80
3-6	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	81
3-7	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	83
3-8	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	88
3-9	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	90
3-10	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	92
3-11	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	93
3-12	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	95
3-13	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	96

فهرس الأشكال

الرقم	العنون	الصفحة
1-1	منحنى الطلب الكلي	14
2-1	منحنى العرض الكلي	14
3-1	السياسة المالية الانكماشية	22
4-1	السياسة المالية التوسعية	23
1-2	الفجوة الانكماشية	56
2-2	الفجوة التضخمية	59
1-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	74
2-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	75
3-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	82
4-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	83
5-3	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	89
6-3	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	90
7-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	92
8-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	93
9-3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014	96
10-3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	97

المقدمة

مما لاشك فيه أن السياسة الاقتصادية تتضمن مجموعة من الأدوات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، التي تؤدي إلى حدوث التوازن الاقتصادي؛ ومن بين الأدوات الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية خاصة المتعلقة منها بالناتج القومي، والتوظيف، والمستوى العام للأسعار، نجد السياسة المالية.

فالسياسة المالية تتضمن الإجراءات التي تستخدمها السلطة المالية لتحديد النشاط المالي، من خلال أدواتها التي تساعدها على التدخل في النشاط الاقتصادي، وتخطيط الإنفاق العام بما يتناسب مع إيراداتها العامة، وذلك لتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

لكن في الحقيقة السياسة المالية كانت مهمشة من الجانب الاقتصادي لمدة طويلة؛ حيث زاد الاهتمام بها خلال فترة الأزمات الاقتصادية التي مست بعض الدول خاصة أزمة الكساد الكبير سنة 1929. ففي خلال هذه الفترة دعى الاقتصاديون إلى ضرورة التدخل في النشاط الاقتصادي والانتقال إلى نمط الدولة المتدخلة والتخلي عن نمط الدولة الحارسة. وهنا أبرزت السياسة المالية مكانتها وهيمنتها في التصدي للأزمات. والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية، من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الداخلي خلال فترة (2009-2018).

1- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في اقتصاديات الدول بشكل عام، وفي اقتصاد الجزائر بشكل خاص؛ الذي عانى وما يزال يعاني من مجموعة من الإختلالات الداخلية والخارجية، وتفاقمها على الرغم من الإصلاحات المالية والبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

ما هو دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في ظل تقلبات أسعار المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2009-2018)؟

ومن هذا السؤال الرئيسي يمكننا استخراج الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي السياسة المالية؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التوازن الداخلي؟
- ✓ ما هي العوامل المؤثرة على السياسة المالية في الجزائر؟
- ✓ ما هو دور السياسة المالية في الجزائر؟ وكيف عالجت مشكلة انخفاض أسعار المحروقات؟

2- فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- ✓ السياسة المالية في الجزائر فعالة في تحقيق التوازن الداخلي؛
- ✓ تتأثر السياسة المالية في الجزائر بالعوامل السياسية؛
- ✓ عرفت الإيرادات غير النفطية تحسنا ملحوظا بعد انهيار أسعار المحروقات.

3- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع العلمية والأكاديمية بالتعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والإختلالات الاقتصادية؛ والتي تعتبر من أهم العوائق أمام الدول خاصة الحالة الجزائرية؛ والتي تمنعها من تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم الكيفية التي يتم فيها إعداد السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة في صياغتها، ومن ثم مدى أثرها على التوازن الداخلي في الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات (2009-2018).

4- أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت جملة من الأسباب والحوافز وراء اختيارنا لموضوع السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في ظل تراجع أسعار المحروقات، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ السياسة المالية والتوازن الداخلي يعتبران متغيرا بالغا الأهمية لمدى تأثيرهما على النشاط الاقتصادي؛
- ✓ إن توازن الموازنة العامة يؤثر بشكل إيجابي على توازن الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تتعامل السياسة المالية مع معطيات حياتنا اليومية؛ فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها، والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

وأيضا الطبيعة الحيوية للموضوع نفسه والجدل الذي ترافق واختيارنا للموضوع، خاصة في الفترة التي تعيشها الجزائر أمام تراجع عائداتها من الجباية البترولية نظرا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجدل حول قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها التنموية والاجتماعية وسط هذا التراجع، وهذا ما عكسته المناقشات الحادة عشية مناقشة قانون المالية لسنة 2016، وبالتالي كان أحد الدوافع للوقوف عند مبررات الجدل وإخضاع فرضيات اختيارنا الموضوع.

5- أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نلخصها فيما يلي:

- ✓ دراسة الإطار النظري للسياسة المالية والتعرف على معطياته؛
- ✓ محاولة كشف وتحديد التدخل الأمثل للدولة وفق طبيعة الحالة وصولا إلى تحقيق التوازن الداخلي من خلال برامج الإصلاح؛
- ✓ عرض أدوات السياسة المالية في الجزائر؛ والتي تعتبر المحور الأساسي لمعالجة المشاكل المالية من خلال إبراز دور كل منها؛
- ✓ كشف النقائص والمشاكل التي تعاني منها السياسة المالية؛
- ✓ الخروج بتوصيات قد تساهم في علاج الإختلالات التي تمس الاقتصاد الوطني.

6- منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقنا وفي ضوء ما يتوفر لنا من بيانات فقد اِستعملنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا وذلك عن طريق التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع، من خلال دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال الأرقام والبيانات والإحصائيات الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية، وأيضا تطور كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة؛ حيث سلطنا الضوء على الجزائر من خلال استخدام القيم والنسب المؤوية في شكل جداول ومنحنيات وأشكال تساعد على التوضيح والإلمام بجوانب الموضوع.

أما عن المراجع المعتمدة فقد اِستخدمنا مجموعة من الكتب وبعض الجرائد الرسمية والمجلات والمراسيم التنفيذية إضافة إلى مذكرات التخرج.

7- هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها ثلاث فصول ثم نتائج الدراسة. حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية؛ تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، تحدثنا في المبحث الأول عن تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي والذي تضمن السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي، والسياسة المالية

في الفكر الكينزي، والسياسة المالية في الفكر النيو كلاسيكي، وجاء المبحث الثاني بعنوان أساسيات حول السياسة المالية؛ حيث تناولنا من خلاله مفهوم السياسة المالية، وأنواع السياسة المالية، وأهداف السياسة المالية، أما المبحث الثالث فتضمن أدوات السياسة المالية في ثلاث مطالب احتوت كل منها على النفقات العامة، والإيرادات العامة والموازنة العامة.

وخصصنا الفصل الثاني لدور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي؛ فقد احتوى على ثلاث مباحث؛ عنوان المبحث الأول تضمن مؤشرات التوازن الداخلي الذي اشتمل على كل من عجز الموازنة العامة ومعدلات البطالة والتضخم، أما المبحث الثاني تناول حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني، فقد تضمن كل من الإنفاق العام وأثر الإزاحة والفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، والمبحث الثالث جاء تحت عنوان السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية والعوامل المؤثرة فيها.

وبعدها انتقلنا إلى الفصل التطبيقي وهو الإصلاحات المالية وتطور مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)؛ حيث عالجنا هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث في المبحث الأول النفقات العامة في الجزائر (2009-2018)، وفي المبحث الثاني الإيرادات العامة في الجزائر (2009-2018)، أما المبحث الثالث والأخير فخصص لدراسة مؤشرات السياسة المالية في الجزائر (2009-2018)، وفي الأخير خاتمة تضمنت خلاصة للدراسة مرفقة ببعض النتائج والتوصيات.

8- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

- **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)**، من إعداد مسعود درواسي، سنة 2005، أطروحة دكتوراه، وجاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

وتوصل إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ إن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية، تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة؛ والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة، وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

- **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (2001-2012)**، من إعداد الطالبتين إكرام كعيبش، وخديجة كبسة، سنة 2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، وجاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)؟ وتوصلا إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية؛ والتي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا.
- ✓ تحتل السياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وذلك بفضل أدواتها المعتمدة التي تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.
- ✓ عند دراسة أدوات السياسة المالية توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، مثل معدل البطالة والتضخم ومن ثم التوازن الاقتصادي.

- **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**، من إعداد الطالبتين أميرة بوكرشة، وردة كروم، سنة 2018، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، ولقد جاءت إشكالية هذه المذكرة كما يلي:

هل ساهمت السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)؟ ومن بين النتائج التي توصلوا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ الاعتماد على السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية.
- ✓ إن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار هي ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية على هذا المناخ؛ فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة توفير بنية تحتية مساعدة للاستثمار.
- ✓ لم تستطع السياسة المالية التخلص من التبعية المفرطة في قطاع المحروقات.

- **Politique Budgétair Croissance économique en Algérie (1998-2013).**

قام بها الدكتور إلياس صالح، والأستاذ يعقوب محمد، سنة 2013، مقال من المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أما إشكالية الدراسة فهي كالأتي:

ما هو دور السياسة المالية في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر؟ وقد قام الأستاذان من خلال هذه الدراسة بتحليل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ومن ثم تحليل مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر.

ومن أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها:

- ✓ أن الجزائر حققت في السنوات الأخيرة أداء اقتصادي جيد تميز بنمو مطرد للناتج المحلي الإجمالي وإطار مستقر للاقتصاد الكلي، وأن الجزائر ليس لها سياسة مالية مشددة قائمة على تنويع الإيرادات وترشيد النفقات، وأن تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة مرتبط بتطورات سعر النفط بالجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة المالية

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

تمهيد:

إن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات، من بين أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية؛ حيث تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدم على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف معينة والتي من خلالها تؤثر على كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ولقد تطورت الأهداف الاقتصادية للسياسة المالية بشكل كبير، من خلال التطور المتعاقب لدور الدولة على المجتمعات، حيث تطورت من الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي إلى الدولة المتدخلة في الفكر الكينزي، كل هذا باعتمادها على سياستين انكماشية وتوسعية.

سوف نقوم في هذا الفصل بتحديد أهم النقاط المتعلقة بالسياسة المالية، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى أهم مراحل تطورها، والمبحث الثاني مفهوم السياسة المالية، أنواعها وأهدافها، أما في المبحث الثالث فخصصناه للأدوات التي تستخدمها السياسة المالية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

مرت السياسة المالية عبر سنين بأشكالها الحيادية والمتدخلة بثلاث مراحل كانت بدايتها بالتطور الكلاسيكي للسياسة المالية، ثم بعدها جاء الفكر الكينزي وفي الأخير كان هناك أفكار النيو كلاسيك وسنتحدث عن هذه المراحل الثلاث في المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

احتلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع الثاني من القرن العشرين، نتيجة للتطورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي[1].

ولقد وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر ومن قبلهم الطبيعيون جانب لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع[2]؛ لأن هذا الأمر سيؤدي إلى تحديد الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة، ومجمل الثروة ستكون مركزة في أيدي الأفراد والجماعات الخاصة، وعليه فإن السياسة المالية ستكون محايدة بسبب ضعف تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وستكون نفقاتها وإيراداتها محدودة أيضا[3]. فقد كان من الأفكار التي سادت عند هؤلاء وعلى الأخص التقليديين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبأن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة، إذا لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق[4].

وارتبط الفكر الكلاسيكي بأفكار بعض الاقتصاديين القدامى أمثال: "آدم سميث"، و"جون ستيوارت ميل " و"ريكاردو"، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديين أن جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى، ويتحقق التوازن التلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي على مستوى الاقتصاد القومي دون حاجة إلى تدخل الدولة[5].

ومن أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون say للأسواق ومدلول اليد الخفية "لأدم سميث" وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية التامة؛ فقانون say للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة

---

(1) حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 176.

(2) عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص44.

(3) إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص155.

(4) عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص44.

(5) محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 174.

الشهيرة "العرض يخلق الطلب"، يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. ولما كان الناس وفق لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فإن أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلا بد إذن من زيادة الإنتاج بغض النظر على الطلب القائم في السوق وقتئذ، حيث سيخلق العرض الجديد طلبه[1].

وتتمثل أسس السياسة المالية في ظل الفكر الكلاسيكي فيما يلي[2]:

- ✓ إن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وهو يحقق الصالح العام. ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام.
- ✓ حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد والقطاع الخاص يعمل بحرية وألا يؤثر نشاط الحكومة في أعمالهم؛ فإذا تأثرت قراراتهم الاقتصادية نتيجة للإنفاق الحكومي أو نتيجة لتحصيل الدولة للإيرادات العامة أيا كان نوعها، فإن ذلك يعتبر تدخلا من الحكومة ويعتبر ذلك من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي سياسة مالية خاطئة فتدخل الدولة الاقتصادي أقل نفعا للمجتمع من قيام الأفراد بالنشاط الاقتصادي. وقد عبر say عن هذا الفكر بأن أحسن نفقة هي الأقل حجما، كما اعتبر هذا الفكر الإنفاق الحكومي استهلاكا.
- ✓ مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة: حيث يتساوى جانب النفقات والإيرادات بموازنة الدولة سنويا، واعتقد الكلاسيكيون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة.

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائد وظل الاعتقاد بسلامة أسسه حتى تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت هذه الأفكار للعديد من الهزات والهزمات بين الحين والاخر، وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي وخلقت هذه الأزمات ظروف جديدة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمرا واقعا، وفي أثناء هذه الأزمات

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص ص15، 16.

[2] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، مصر، 2006، ص ص 152، 153.

تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية لقدر من البطالة في الموارد المادية والإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها، وقد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية[1].

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الكنيزي

أدت أزمة الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة، وهبوط مستويات الدخول، وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الكثير من الانتقادات خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني كينز، الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة[2].

إن أفكار الاقتصاديين التقليديين أخذت في التلاشي تدريجيا بعد أن أثبت الكساد العالمي الكبير عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي آليا، وقصور أسلحة السياسة النقدية والمصرفية (والتي تنحصر في الرقابة على العرض النقدي وسعر الفائدة) لتحقيق هذا التوازن، كما أوضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود[3]، ونتيجة لكل هذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية وكان ذلك بداية ظهور الفكر الكينزي[4].

انتقد كينز قانون SAY للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظف، وأثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظف، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظف الكامل، ومن ثم فإن النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل، ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية أو ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد، ولقد أوضح كينز خرافة اليد الخفية وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، بل إن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس دائما بالرجل الرشيد الذي افترضه الاقتصاديون الكلاسيك، ومادام الأمر كذلك فإن الدولة (القطاع العام) قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا

---

(1) مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1994-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص ص55، 56.

(2) إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 167.

(3) عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص45.

(4) محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص176.

من الفرد (القطاع الخاص)، والدولة ليست بطبيعتها أقل إنتاجية من القطاع الخاص وبحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع[1].

ولقد صاحب ظهور هذا الفكر الجديد أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية، من تقدم للصناعة وقوة النقابات العمالية وانتشار الروح الديمقراطية ومطالبة الدولة بالمزيد من الخدمات والعمل على رفع مستوى المعيشة للطبقات الدنيا. ونتيجة لهذا التطور في الفكر وما أكسب ذلك من أحداث، توسع نشاط الدولة وأصبح تدخلها في النشاط الاقتصادي أمرا مقبولا، بل وأصبح لزاما عليها القيام بخدمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى القيام بوظائفها الأساسية، ونتيجة لذلك اختلفت السياسة المالية لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة في ظل هذا التطور؛ ونوضح فيما يلي أهم الملامح من ناحية المالية العامة:

- ✓ انتقد الحياد المالي للدولة وأصبح مطلوبا أو ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.
- ✓ رفض الفكر الكينزي فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفق لمتطلبات النشاط الاقتصادي.
- ✓ كما أن الفكر الكينزي يوجب على الحكومة حين ظهور بوادر التضخم أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية؛ لتؤثر على مكونات الطلب الفعال مما يؤدي لانخفاض منحنى الطلب الكلي إلى أسفل ليصل إلى التوازن الفعلي للاقتصاد القومي؛ فمنحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن وهو يتكون من مجموعة من المتغيرات الطرف الأيسر في معادلة الدخل القومي:

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات)

أما في حالات ظهور الركود أو الكساد فعلى الدولة أن تسارع باستخدام السياسة المالية التي تؤثر على مكونات الطلب الفعال السابقة؛ لتؤدي إلى رفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى أي يزداد الطلب الفعلي. فقد بين علماء الاقتصاد الذين يؤيدون نظرية كينز سياستهم المالية على أساس المالية التعويضية والمالية الوظيفية، واستخدموا كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحنى الطلب الكلي فقط، صعودا وهبوطا وفق لمتطلبات الحالة الاقتصادية؛ أي عندما تظهر بوادر انكماش أو تضخم[2].

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 29، 30.

[2] عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 155- 157.

وفيما يلي نشير بإيجاز إلى شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفق المفهوم الكينزي[1].

الشكل رقم(1-1): منحنى الطلب الكلي

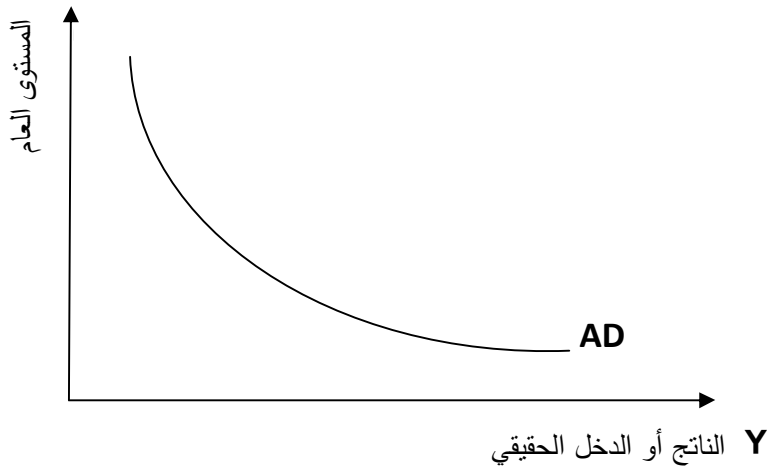

المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص177.

في الشكل رقم (1-1) يوضح منحنى الطلب الكلي العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي؛ حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتحقيق ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

الشكل رقم(1-2): منحنى العرض الكلي

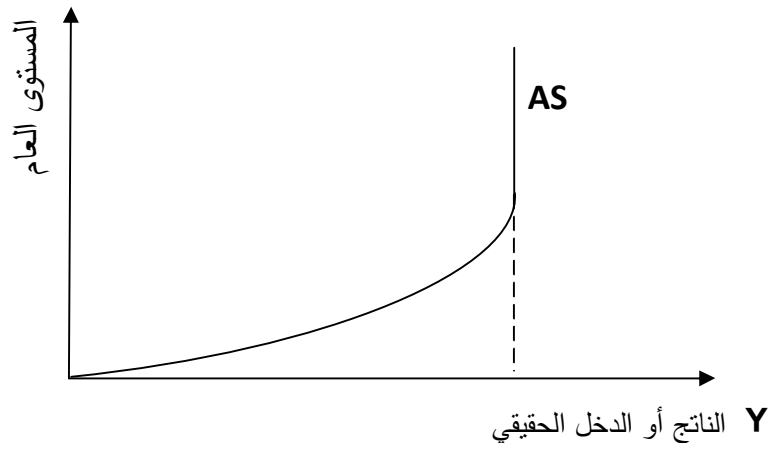

المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص178.

[1] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق**، ص ص 176- 179.

في الشكل رقم (1-2) نجد أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي؛ بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظف الكامل، وهنا يأخذ منحنى العرض الكلي الشكل العمودي على المحور الأفقي حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى أي زيادة في الناتج الكلي.

وأوضح كينز أن مستوى الدخل القومي التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظف الكامل.

وقد اهتم كينز بالطلب الكلي والمحددات التي تؤثر فيه؛ وهي الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الحكومي وصافي التجارة الخارجية. ورأى أن السياسة المالية بشقيها الأساسيين؛ وهما الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن لها أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد القومي، ففي حالة الكساد يمكن إتباع سياسة مالية توسعية وفي حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية انكماشية.

المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر النيو كلاسيكي (النقدي):

واجهت الأفكار الكينزية في أواخر الستينات وخلال السبعينات مشكلات كبيرة وتحديات تمت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي، ولم تستطع النظرية الكينزية تفسير هذه الظاهرة الجديدة كما لم تنفع معها السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة[1]، ولم يمضي وقت طويل على النظرية النقدية الحديثة لكينز حتى بدأ ظهور أفكار اقتصادية جديدة تختلف عن الفكر الكينزي، وبالتالي ظهر ما يعرف بالنظرية النقدية المعاصرة لفريدمان فيما يسمى بالمدرسة النقدية أو النقديين[2].

وتعتبر الأفكار النقدية التي قدمها كل من "نايت"، "سايمون"، "فاينز"، "كلارك واريدرتون" و"سيندر" من الإضافات الهامة لنظرية كمية النقود في النصف الأول من القرن العشرين، والتي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي "فريدمان" وزميلته "آنا شوارتز" في جامعة شيكاغو من صياغة النظرية الحديثة لكمية النقود، ففي الثلاثينات عندما كان "فريدمان" طالب للاقتصاد قدم أساتذته "نايت" و"سايمون" و"فاينر" رؤية جديدة لكمية النقود تقوم على أساس وجود علاقة مباشرة بين تغيرات مستوى الأسعار وتغيرات كمية النقود، مع اعتبار هذه العلاقة أداة هامة لتفسير كيفية حدوث التغيرات الاقتصادية وتطور سياسات

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص291.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص313.

مواجهة هذه التغيرات، كما تأثر "فريدمان" بالحملة التي قام بها "سايمون" ضد الفكر النقدي الكنيزي والقضاء على الاحتكارات باعتبارها سبب كافة الأزمات الاقتصادية، سواء في ذلك الاحتكارات الحكومية أو النقابات العمالية أو المؤسسات الكبرى التي تعوق حرية الأسواق. وكانت نداءات "سايمون" بتبسيط الضرائب والإصلاح النقدي وإزالة الحواجز والتعريفات الجمركية الحامية التي تعوق التجارة، وتحديد صيغة مناسبة لدور الحكومات في النشاط الاقتصادي؛ من أهم المؤثرات على الفكر النقدي "لفريدمان"[1].

وارتكز التحليل النقدي "لميلتون فريدمان" و"آنا شوارتز" من المدرسة النقدية على مجموعة من المبادئ والأسس، يمكن إيجازها قي النقاط التالية[2]:

- ✓ يلعب عرض النقود أي كمية النقود دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي؛ بمعنى أن عرض النقود هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع.
- ✓ تؤدي الزيادة في المعروض النقدي أو عرض النقود إلى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير، في حين تتصرف هذه الزيادة في الأجل الطويل إلى زيادة المستوى العام للأسعار؛ ويختلف التحليل النقدي هنا عن التحليل الكينزي في أن الأول تحليل استاتيكي أي تحليل طويل الأجل في حين أن الثاني تحليل ديناميكي أي تحليل قصير الأجل.
- ✓ يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم؛ وهو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخول المتوقعة مستقبلا؛ معنى ذلك أن التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل الجاري (وهي دخول ذات طبيعة وقتية) تنعكس بصورة كبيرة في مستوى الدخل الدائم؛ وبالتالي فلن يتعرض الطلب على النقود لتغيرات كبيرة بسبب هذه التغيرات الطارئة في مستويات الدخل الجاري.

ولقد أهمل فريدمان السياسة المالية في تحليلاته حيث ركز على السياسة النقدية كأهم سياسة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، كما يرى انه لا يمكن الجمع بين السياسة النقدية والسياسة المالية؛ على اعتبار أن هذه الأخيرة تمثل زيادة حجم الحكومة وبالتالي زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي، وهذا مخالف لعقيدته التي يؤمن بها؛ وهي الحرية المطلقة للأسواق وأن الحكومة تضر أكثر مما تنفع في الاقتصاد.

وفي النهاية يمكن تحديد الاختلافات الأساسية بين النظرية التقليدية للنقود "لكينز" والنظرية النقدية المعاصرة "لفريدمان" في النقاط التالية:

---

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص83.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سابق، ص 313.

- ✓ يرى "فريدمان" أن دالة الطلب على النقود مستقرة؛ إذ تحدد المتغيرات التي أوردها في معادلة الكمية المطلوبة من النقود، ولا يفترض "فريدمان" أن هذه المتغيرات تتغير على نحو مفاجئ أو عشوائي، ومن ثم فإن دالة الطلب على النقود تتمتع بالاستقرار في الأجل القصير، وعلى جانب آخر يرى "كينز" أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة لأنها تنتقل مع التغيرات في ثقة الأفراد في الاقتصاد.
- ✓ لم يقم "فريدمان" بتقسيم الطلب على النقود إلى طلب بدافع المعاملات وآخر بدافع الاحتياط وثالث بدافع المضاربة كما فعل "كينز"، لكنه نظر إلى النقود كسلعة مثل السلع الأخرى تتمتع بعدد من المزايا التي تجعل استخدامها مفيدا، ولذا لم يجد من المجدي تحديد طلب منفصل عن النقود لكل من استخداماتها.
- ✓ بينما ركز "كينز" على الاختيار بين النقود والسندات، جاعلا السندات تمثل الصورة الأخرى من الثروة بخلاف النقود. عبر "فريدمان" عن الأشكال المختلفة للثروة من الأسهم والاستثمار في السلع المعمرة بشكل واضح، سامحا بذلك بإمكانية تغيير توزيع الثروة بين الأصول المختلفة وفقا لعوائدها.

ويمكن تلخيص سمات النظرية النقدية المعاصرة "لفريدمان" فيما يلي:

- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود؛
- ✓ تلعب دالة الطلب على النقود دور هام في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تتأثر كمية النقود على نحو كبير بالعوامل الخاصة بعرض النقود.

وإجمالا يمكن القول أن الاختلاف الرئيسي بين الكينزيين والنقديين غالبا ما يتمثل في أن الكينزيين يرون أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة؛ أي أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة كبيرة جدا، ومن ثم فإن التغيرات في كمية النقود ليس لها آثار هامة يمكن توقعها على مستوى النشاط الاقتصادي. وفي المقابل يرى " فريدمان" ممثلا للنقديين أن دالة الطلب على النقود مستقرة، وأن كمية النقود هي إحدى المحددات الهامة لمستوى النشاط الاقتصادي وكذلك أن مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة قليلة وضعيفة[1].

[1] **مرجع سابق**، ص ص 315، 316.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة المالية

يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية؛ التي تعتبر إحدى أقوى السياسات الاقتصادية. وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية بخصائصها وأهميتها إضافة إلى أنواع السياسة المالية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة المالية ونستعرض بعضا منها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc وتعني حافظ النقود أو الخزانة[1].

ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية، حيث عرفها البعض على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة"، بينما عرفها البعض الأخر على أنها "استخدام أدوات المالية العامة من برامج للإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي". وتتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه؛ حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي، والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي[2].

كما تعرف بأنها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع؛ بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة". وتعرف كذلك على أنها "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات".

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة يوضح أن "السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص44.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 93.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 153.

أو هي "برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية؛ لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"[1].

وتصاغ السياسة المالية للحكومة على ضوء الحاجة إلى تدخل الحكومة في مجريات النشاط الاقتصادي؛ ويكون ذلك التدخل بمعالجة خلل اقتصادي ما سواء أكان موجودا فعلا أو متوقعا كما في حالات الكساد والتضخم[2].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ويكون ذلك باستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويتم استخدام هذه الأدوات بطريقة تسمح بمعالجة الاختلالات في الاقتصاد في حالات الركود والتضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بمجموعة من الخصائص المتمثلة في[3]:

- ✓ تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدول؛ ويرجع ذلك لمدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة؛
- ✓ توفر السياسة المالية للمواطنين فرص العمل وتؤمن حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛
- ✓ تؤثر السياسة المالية على حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة؛ وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة؛
- ✓ تؤثر السياسة المالية على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، مرجع سابق، ص 11.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 188.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص ص 219، 220.

الفرع الثالث: أهمية السياسة المالية

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية؛ فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه. ومما لاشك فيه أننا ومنذ أن أتى كينز بأفكاره حول دور الدول في تحريك عجلة الاقتصاد، والاقتصاديون يلجئون إلى الدور الحكومي كلما ألمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة فظهرت البطالة أو هجمت الضغوط التضخمية، ويمكن القول أن السياسة المالية التي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار[1].

وتعتبر السياسة المالية أحد أبرز مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأهميتها تابعة لأهمية دور الدول في هذا الشأن. وتتراوح ضرورة السياسة المالية مابين الحلول محل السوق في تنظيم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كما هو الحال في النظم الاشتراكية، ومابين تشديد عمل قوى آليات السوق كما هو الحال في النظم الرأسمالية، فالسياسة المالية آلية هامة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وتمثل السياسة المالية إحدى أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخول وتوفير فرص العمل، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي[2]، ولهذا فأهمية السياسة المالية بصورة عامة تعود إلى دورها في التأثير على العديد من الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع، وإلى علاقة الموازنة العامة بالتوازن الاقتصادي والعناصر التي تؤثر في مستوى الدخل القومي والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. كما أن السياسة المالية من حيث سياسة النفقات وسياسة الإيرادات باعتبارها أدوات السياسة المالية، تلعب دورا محوريا في تحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي بصفة خاصة ثم تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة[3].

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة، الأردن، 2005، ص ص 321، 322.

[2] فاطمة إبراهيم خلف، **السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر المدة (1980-2008)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع، 2011، ص223.

[3] كعيبش إكرام، كبسة خديجة، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2012)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2014، ص ص 14، 15.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

هناك نوعين من السياسات المالية المتمثلتين في السياسة المالية الانكماشية والسياسة المالية التوسعية، ونتطرق لهما فيما يلي:

الفرع الأول: السياسة المالية الانكماشية

عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من العديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلاته واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل تتجه الأسعار إلى الارتفاع، ولذلك يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار، وذلك من خلال:

- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي؛
- ✓ زيادة الضرائب؛
- ✓ المزج بين الأداتين.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة[1].

فقد تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضريبة المفروضة بهدف امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك(تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الترف الاستهلاكي، كما قد تقوم الحكومة أيضا بتخفيض مستوى النفقات العامة للحد من مستوى التضخم، ولكن هذا التخفيض قد يكون على بعض النفقات الرأسمالية ذات الأهمية النسبية المنخفضة، أو تأجيل إقامة بعض المشاريع المستقبلية مقارنة بالاستمرار في الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والأجور[2].

ويوضح ذلك بيانيا في الشكل رقم (1-3) بانتقال منحنى AD إلى جهة اليسار من AD_1 إلى AD_2 مما يترتب عليه انخفاض في مستوى الدخل وسعر الفائدة[3].

---

[1] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص189.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص164.

[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص190.

الشكل رقم (1-3): يمثل السياسة المالية الانكماشية

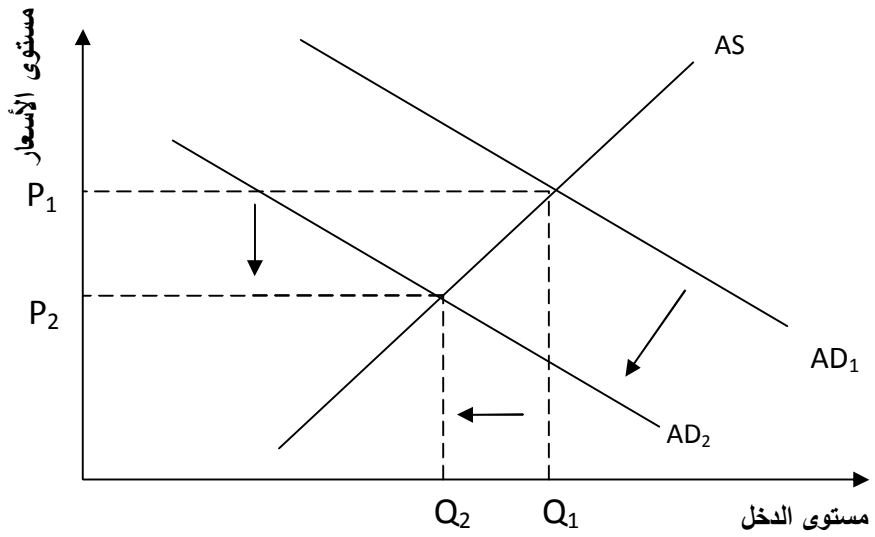

المصدر: عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص195.

الفرع الثاني: السياسة المالية التوسعية

عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف وتراجع في معدل الناتج ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي؛ ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال:

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي؛
- ✓ تخفيض الضرائب؛
- ✓ المزج بين الأداتين معا.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به[1].

[1] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص188.

وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمجاراة مستوى العرض الكلي وعند الفجوة القائمة بينهما.

فتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى زيادة القدرة المالية لهم، فبالنسبة للأفراد يزداد مستوى دخلهم وهو ما يعني زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كما تزداد معدلات الأرباح التي يحققها قطاع الأعمال ما يشجعهم على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

وتبين الأدبيات أن زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب؛ وذلك لأن مضاعف الاستثمار في الحالة الأولى يزيد من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب[1].

ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظف. ويوضح ذلك بيانيا من خلال الشكل (1-4) بانتقال منحنى AD إلى جهة اليمين من AD_1 إلى AD_3 مما يترتب عليه زيادة كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة كما في الشكل[2]:

الشكل رقم (1-4): يمثل السياسة المالية التوسعية

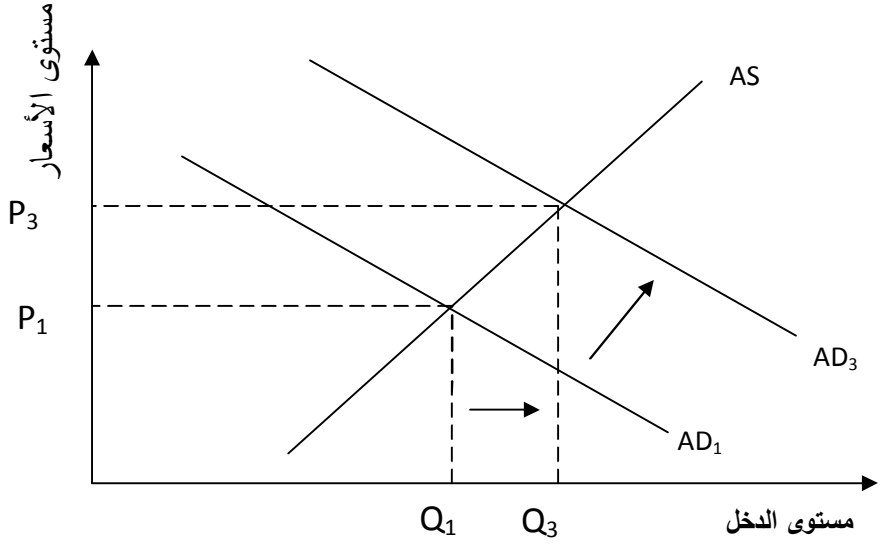

المصدر: عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص194.

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص163، 164.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص189.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تعمل السياسة المالية من خلال مجموعة من الأدوات (النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة) على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي؛ فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات[1].

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف، وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها[2].

فتحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في مجالات كثيرة كالمهندسين مثلا، وتحقيق استقرار الأسعار أي التعاون والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي[3].

الفرع الثاني: إعادة توزيع الدخل

تهدف السياسة المالية إلى توزيع أمثل للدخل وهو الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات المشتراة من قبل وحدات التدخل الحدية، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى مَن

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 153، 154.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 182، 183.

[3] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **أساسيات في علم الاقتصاد** "**الاقتصاد الكلي**"، مرجع سابق، ص 171.

تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة، وقد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور وحد أقصى لها مع الانتقادات التي وجهت لهذه الإجراءات من قبل بعض علماء المالية العامة[1].

فعندما يكون نمو توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب اجتماعيا فإن الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، فلا شك أن عملية النمو الاقتصادي قد يصاحبها اختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع، فيظهر التفاوت في الدخول والثروات فهناك طبقات تزداد ثراءا وأخرى تزداد فقرا، ومن هنا تستهدف السياسات المالية تقليل التفاوت بقدر الإمكان في الدخول وكفالة الضمان الاجتماعي[2].

الفرع الثالث: تحقيق النمو الاقتصادي

تهدف السياسة المالية أيضا إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، فمن خلال منحنى إمكانيات الإنتاج نجد أنه إذا كان المجتمع يعمل عند نقطة تقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج فمعنى ذلك انه لا يوجد استغلال كامل لموارد المجتمع، وبالتالي يجب إتباع السياسات المالية المثلى التي تعمل على نقل المجتمع من نقطة إلى أي نقطة أخرى تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج، أما إذا وجد المجتمع نفسه في موقع على منحنى إمكانيات الإنتاج ذاته فإن النمو الاقتصادي يقتضي العمل على تحريك منحنى إمكانيات إنتاج أعلى بعيدا عن نقطة الأصل، وهنا يكون للسياسات المالية ودورها العام في تنمية الموارد وتحقيق زيادة مستمرة في الطاقات الإنتاجية للمجتمع من خلال نقل منحنى إمكانيات إنتاج بعيدا عن نقطة الأصل[3].

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

إن الدولة في سعيها لتخطيط سياساتها اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع لا بد أن تُستخدم في تكامل وتناسق تام بين كافة أدوات السياسة المالية، والتي تنقسم إلى ثلاث أدوات وهي: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

سوف نعرض مفهوم النفقة العامة وأهم عناصرها وتقسيماتها المختلفة وأخيرا الآثار المترتبة عليها.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

تتعدد تعاريف النفقة العامة ونذكر منها ما يلي:

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص207.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 183، 184.

[3] عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 219.

أولا: تعريف النفقة العامة:

يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها "مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"[1].

وتعرف أيضا "هي المبالغ المالية النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة "[2].

ثانيا: خصائص النفقات العامة:

من التعاريف السابقة يمكن أن نجمل أركان النفقة العامة إلى ما يلي:

1- النفقة العامة مبلغ من المال (اقتصادي ونقدي): هكذا يمكن القول بأن النفقة العامة تكون في شكل مبلغ نقدي؛ حيث تقوم بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة وغيرها[3].

2- صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام: يشترط في النفقة العامة أن تصدر من الدولة أو إحدى هيآتها العامة؛ والمقصود بها كل هيئة ذات شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام وتعتمد على إرادتها المتفردة في تسيير أمورها، أما اختصاصها وصلاحيتها فتستمدها من القانون مباشرة في حين تعتمد الهيئة الخاصة على التعاقد في تسيير أمورها وتخضع لأحكام القانون الخاص[4].

3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجة العامة، ويعني ذلك أن مبرر النفقة العامة وجود حاجة عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد[5].

الفرع الثاني: قواعد النفقات العامة:

أولا: قاعدة المنفعة: يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقة العامة دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 50.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص 260.

[3] محرزني محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص65.

[4] فتحي احمد دياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص 59، 60.

[5] عادل فليح العلي، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 52.

وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد يعني أن هذه النفقات لا مبرر لها.

والمقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة أو المنفعة العامة؛ ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب الآخرين[1].

ثانيا: قاعدة الاقتصاد والتدبير: تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة أو السلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وعدم التبذير[2].

ثالثا: قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية: تعني النفقة العامة تُصرف من هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية؛ والتي لها فقط حق منح الترخيص ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني. إن وجود هذه القاعدة والتقيد بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير[3].

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات على النحو التالي:

أولا: التقسيمات العلمية والاقتصادية

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة، تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة نجد التقسيمات التالية[4]:

1- تقسيم النفقات من حيث مقابلها:

✓ **النفقات الحقيقية:** وهي نفقات تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج القومي وتمكن الدولة من الحصول على سلع وخدمات فهي إذن نفقات منتجة.

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 95.

[2] أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 62.

[3] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص59.

[4] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 81.

✓ **النفقات التحويلية:** لا تؤثر مباشرة في الإنتاج القومي وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي وهي على ثلاثة ضروب: نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، نفقات تحويلية مالية[1].

2- تقسيم النفقات حسب انتظامها:

✓ **نفقات عادية:** كتلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.

✓ **نفقات غير عادية:** كتلك التي لا تتكرر بصورة دورية؛ مثل نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل وغيرها[2].

3- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها:

✓ **النفقات المحلية:** فهي التي تخص مدينة معينة مثل تقديم الخدمات البلدية وتبليط الشوارع ومد شبكات الماء والكهرباء والهاتف...إلخ ويتولى أمر إنفاقها السلطة المحلية.

✓ **النفقات الوطنية (المركزية):** هي التي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها؛ مثل نفقات الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية[3].

4- تقسيم النفقات من حيث آثارها:

✓ **النفقات الجارية:** تسمى أيضا بالنفقات التسييرية؛ وهي تلك النفقات اللازمة لسير المصالح العامة وإشباع الحاجة العامة، أي أنها تقابل النفقات العادية.

✓ **النفقات الرأسمالية:** وتسمى بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية؛ مثل نفقات البناء والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية...إلخ، فهي تخصص لتشكيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع[4].

ثانيا: التقسيمات الوظيفية:

تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها لبلوغها، أو كما اعتاد تسميتها "بالتقسيم الوظيفي"، أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية هي نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية[5].

---

(1) أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005، ص ص 40، 41.

(2) يوسف قروج، فتيحة قصاص، **عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، الجزائر، 2016، ص179.

(3) سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 63.

(4) محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 91، 92.

(5) مرجع سابق، ص ص 81، 82.

1- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن تدر أية ثروة للاقتصاد القومي، مثل أجور الموظفين[1].

2- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين.

3- **النفقات الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية[2].

الفرع الرابع: أثار النفقات العامة.

يترتب على النفقات العامة أثار اقتصادية متعددة الجوانب، تمتد بشكل أساسي إلى إنتاج الدخل القومي وتوزيعه واستهلاكه وعلى مستوى الأسعار.

أولا: الآثار على الإنتاج: تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي ويمكن القول أن تلك الآثار يمكن أن تكون أثار مباشرة أو أثار غير مباشرة.

1- **الآثار المباشرة:** يعني أن تلك النفقات تؤثر في الإنتاج عن طريق تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل، فهي تعمل على زيادة كفاية الأفراد وقدراتهم الذهنية والجسمية وتؤمنهم مخاطر المستقبل مما يزيد من قدراتهم على الإنتاج والادخار أيضا، إذ أن زيادة توزيع الدخول تؤدي إلى زيادة الموارد للمستفيدين وبهذا الشكل تزيد من إمكانيتهم في الادخار إذ يعتمد الادخار على مستوى دخول الأفراد.

2- **الآثار غير المباشرة:** تؤثر النفقات العامة تأثيرا غير مباشرا في الإنتاج من خلال ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل[3].

ثانيا: الآثار على التوزيع

يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين:

1- تتمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق، فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

2- استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم، كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها.

---

[1] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، مرجع سابق، ص 42.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 82، 83.

[3] عادل فليح العلي، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص67.

ولكي يحدث الأثر ينبغي أن يكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل القومي[1].

ثالثا: الآثار على الاستهلاك

يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة للسلع والخدمات وتوزيع المداخيل على أفراد الشعب.

ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع، مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها. لكن الاستهلاك يظل منخفضا إذا اقتصر على الفئات المنتجة، لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالا كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة، مما يزيد في حجم الاستهلاك[2].

رابعا: الآثار على الأسعار

يكون تأثير النفقات العامة على الأسعار كبيرا إذا نتج عن هذه النفقات زيادة الأصول التي يملكها الأشخاص وليس فقط التغيير في هيكلة هذه الأصول. من هنا فالنفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك الهادفة إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص مثل دعم الحكومة للإعانات الاجتماعية والدارسين...إلخ[3].

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة أداة لتمويل الإنفاق العام، حيث من خلال تطور حجم هذه الإيرادات ترتب عليه تطور في هيكل الإيرادات العامة، وأصبحت الإيرادات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[4].

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 40.

[2] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، مرجع سابق، ص85.

[3] طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 144.

[4] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 87.

ولكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام، أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة للدولة[1].

الفرع الثاني: الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدومين)

أولا: مفهوم أملاك الدومين

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة أو الدومين إلى قسمين: ممتلكات أو دومين عام وممتلكات أو دومين خاص[2].

1- الدومين العام: يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام، كالطرائق العامة والموانئ والأنهار والمتاحف...إلخ. تخضع هذه الأملاك للقانون الإداري ولا يجوز بيعها أو الإستلاء عليها من قبل الأفراد، وعادة لا يغل هذا النوع إيرادا للدولة، إلا أنه في بعض الأحيان تفرض الدولة بعض الرسوم على المستفيدين من هذه الأملاك لغرض تنظيم استغلالها[3].

2- الدومين الخاص: ويقصد بالملكية الخاصة "Domaine prive" الأموال التي تمتلكها الدولة كملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن تم تخضع لأحكام القانون الخاص وتشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة والولاية والبلدية[4].

ويهمنا في هذا المجال تحديد التقسيمات المختلفة للدومين الخاص والتي تأخذ أشكالا ثلاثة[5]:

- ✓ **الدومين العقاري:** يتضمن الدومين العقاري ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة، تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات، ويطلق عليه الدومين الزراعي.
- ✓ **الدومين الصناعي والتجاري:** يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة ولقد توسع هذا النوع من الدومين لعدة اعتبارات[6].
- ✓ **الدومين المالي:** يقصد بالدومين المالي الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد وتمثل إيراد للخزانة العامة[7].

---

(1) عادل فليح العلي، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 77.

(2) زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص 97.

(3) سعيد علي لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 108.

(4) محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 148.

(5) سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 95.

(6) سعيد علي لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 110.

(7) سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة** ، مرجع سابق، ص 101.

الفرع الثالث: الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)

أولا: الضرائب

1- تعريف الضريبة: تعرف الضريبة "بأنها فريضة إلزامية يجبر المكلفون على أدائها للدولة أشخاصا طبيعيين أم معنويين وفق للمقدرة التكليفية للمجتمع دون أن يقابلها نفع معين من أجل تحقيق أهداف الدولة المالية وغير مالية"[1].

من التعريف نستخلص الخصائص التي تتوفر فيها الضريبة وهي[2]:

- ✓ الضريبة التزام نقدي؛
- ✓ الضريبة فريضة جبرية تفرض من قبل الدولة؛
- ✓ تفرض بلا مقابل؛
- ✓ أداة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

2- أنواع الضرائب: حيث تنقسم الضريبة إلى:

- ✓ **الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأصول:** يقصد بالضرائب على الأشخاص أن يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة، أما الضريبة على الأموال فيجب أن تكون الأموال محل الضريبة رأس مال أو دخلا[3].
- ✓ **الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:** الضرائب المباشرة هي تلك التي تفرض إما على الدخل أو على رأس المال. أما الضرائب غير مباشرة فتتعلق بتقدير الدخل بصورة غير مباشرة، بالنظر إلى وقائع وتصرفات معنية يقوم بها الفرد بصدد إنفاقه أو تداوله لدخله[4].
- ✓ **الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة:** فالضريبة الوحيدة حيث تفرض الدولة نوع واحد فقط من الضرائب تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها، كأن تفرض ضريبة مبيعات بنسبة محددة على مشتريات كل المواطنين والمقيمين دون أن يكون هناك نوع آخر يفرض بشكل خاص. أما الضريبة المتعددة حيث يتم فرض عدة أنواع من الضرائب مثل فرض ضريبة مبيعات

---

[1] فاطمة السويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 75.

[2] عادل محمد القطاونة، عدلي حسين عفانة، **المحاسبة الضريبية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 4.

[3] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 134- 136.

[4] مرجع سابق، ص 175.

على مبيعات الشركات والمؤسسات، وضريبة دخل على الأرباح الناتجة من الاستثمار، وضريبة مسقفات على الأبنية والأراضي وبشكل مستقل في الدولة الواحدة لكل ضريبة عن الأخرى[1].

ثانيا: الرسوم

1- **تعريف الرسم:** مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة عامة مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة[2].

من التعريف يتضح لنا أن الرسم يتميز بالخصائص التالية[3]:

- ✓ **الصفة النقدية للرسم:** يتم فرض الرسوم في صورة نقدية وجبايتها في نفس الصورة؛
- ✓ **صفة إجبارية الرسم:** يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة؛
- ✓ **صفة المقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيأتها العامة؛
- ✓ **صفة النفع للرسم:** تتمثل هذه الصفة في الرسم أهمية خاصة لكونها تميزه عن أهم مصادر الإيرادات العامة.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين الرسم والضريبة

يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإجبار، إلا أن الاختلاف الرئيسي بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الشخص ويحصل من خلالها على منفعة خاصة يشبع حاجاته مباشرة، بالإضافة إلى المنفعة العمومية التي تعود على المجتمع ككل بصورة غير مباشرة.

أما الضريبة كمصدر هام للإيرادات العامة، فهي تفرض بدون مقابل حيث تعتبر مساهمة من الشخص في تغطية جزء من النفقات العامة.

وترتيبا على ذلك فإن تحديد قيمة الرسم يتم عادة على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد. بينما تحديد مقدار الضريبة يتم على أساس المقدرة التكليفية أو المالية للمكلف بالضريبة فهناك اختلاف واضح في طبيعة كل من الرسم والضريبة.

بالإضافة إلى أن الرسم يفرض بناء على قانون في صورة قرارات أو لوائح إدارية، أما الضريبة فلا تفرض إلا بقانون يصدر عن السلطة التشريعية نظرا لحساسية ولخطورة هذا المصدر التمويلي[4].

---

[1] عادل محمد القطاونة، عدلي حسين عفانة، **المحاسبة الضريبية**، مرجع سابق، ص 10.

[2] فتحي احمد دياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 119.

[3] سوزني عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 105، 106.

[4] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

الفرع الرابع: الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)

أولا: مفهوم القرض العام

"هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه"[1].

وتعرف أيضا على أنها "مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من الجمهور أو المؤسسات المحلية أو الدولية أو الحكومات الأجنبية، وذلك مع التعهد برد المبلغ الذي يتم اقتراضه خلال فترة زمنية محددة، مضافا إليه بعض الفوائد الربوية التي يتم الاتفاق عليها ضمن شروط القرض"[2].

إذن فالقرض العام "مجموعة المبالغ النقدية التي تحصل عليها الهيئات العامة أو الدولة من الأفراد أو المؤسسات والتعهد برد هذه المبالغ ودفع فوائد عليها طبقا لشروط القرض".

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن القروض العامة تتميز بالخصائص التالية[3]:

- ✓ يتم إبرام القرض بصورة اختيارية فالدولة لها الحرية في طلب القرض؛
- ✓ يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع في القروض أن تدفع بشكل نقدي سواء بالعملة المحلية أو بأي عملة أخرى؛
- ✓ تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها، لذا يطلق على القرض الضريبة المؤجلة؛
- ✓ يستند القرض إلى تشريع فتقوم الحكومة بإبرام القرض استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

ثانيا: أنواع القروض العامة

1- من حيث مصدر القروض:

- ✓ **قروض داخلية:** وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع المؤسسات الوطنية وتعطي مقابلها بسندات إلى دائنين تستهلك فيما بعد على أساس برامج معهده لهذه الغاية، وبالطبع تدفع عنه فائدة معينة.
- ✓ **قروض خارجية:** وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع دول أو مؤسسات خاصة خارجية، وتعقد لهذه الغاية اتفاقيات تتضمن تحديد قيمة القرض ومهلة سداده ونسبة الفائدة التي تتوجب عليها...إلخ.

---

(1) حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992، ص 61.

(2) علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، بدون دار النشر، بدون البلد، بدون السنة، ص 100.

(3) طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

2- من حيث مدة تسديد القروض:

- ✓ **قروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تكون مدة تسديدها قصيرة قد لا تتجاوز السنة الواحدة.
- ✓ **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول من النوع الأول بين سنة إلى خمسة سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات.
- ✓ **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبيا من النوع الثاني قد تصل إلى خمس سنوات أو أكثر.

3-من حيث الأعباء التي تتوجب على القرض:

- ✓ **قروض بفائدة:** وهي التي يتوجب عليها مبلغ مضاف إلى قيمتها الأساسية يسمى بالفائدة.
- ✓ **قروض بدون فائدة:** وهي القروض التي لا تحمل أية مبالغ إضافية وهذه قليلة الحصول وتتم عندما ترغب دولة ما بمساعدة دولة أخرى لأغراض معينة[1].

المطلب الثالث: الموازنة العامة

سيتم في هذا السياق توضيح بعض العناصر المتعلقة بالموازنة العامة والمتمثلة في المفهوم، ومبادئها الأساسية بالإضافة إلى مراحل إعدادها.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها "التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط. وبإيجاز شديد إنها تتضمن خطة عمل الحكومة تحقيقا لأهداف المجتمع خلال مدة محددة من الزمن"[2].

ويقصد بها أيضا "توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية"[3].

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الميزانية العامة أو الموازنة العامة "هي أداة لتقدير النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة خلال فترة عادة ما تكون سنة، محددة بذلك الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية".

---

[1] عبد الغفور، إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص 250، 251.

[2] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 37.

[3] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 247.

من التعاريف المقدمة للموازنة العامة نستخلص الخصائص العامة التي تتميز بها[1]:

- ✓ تصدر بصك تشريعي؛
- ✓ توضع لفترة زمنية محددة هي السنة؛
- ✓ تقدير لنفقات الدولة وإيرادتها؛
- ✓ تجيز الإنفاق والجباية؛
- ✓ تؤمن سير المصالح الإدارية وتحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: قواعد الميزانية العامة

عرفت الميزانية العامة طائفة من القواعد التي تمكن من تحضير الموازنة العامة وتقديمها بالشكل الصحيح للسلطة التشريعية لاعتمادها، وتتمثل هذه القواعد في:

أولا: قاعدة عمومية (الشمولية) الميزانية: يعني أن تتضمن الميزانية قسمين: أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط حيث يظهر كل قسم مستقلا عن الآخر.

وهذه الطريقة توضع نتيجة نشاط الدولة مما يسير مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية ورقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية[2].

ثانيا: قاعدة وحدة الميزانية: يقصد بها أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية[3].

ثالثا: قاعدة سنوية الميزانية: إن الميزانية كما هو معلوم تقوم على التنبؤ والتوقع بالنسبة إلى تقدير النفقات والإيرادات، وهذا التقدير يكون أقرب إلى الدقة والصحة، إذا اقتصر على فترة سنة واحدة فقط، وبذلك تستقر الحياة المالية وتستمر من دون التعرض لاهتزازات مفاجئة[4].

رابعا: مبدأ توازن الميزانية: يقصد بقاعدة توازن الميزانية توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة؛ ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة بأن ينفق الفرد إلا بقدر دخله لتتوازن إيراداته مع نفقاته[5].

---

(1) حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 24.

(2) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 95.

(3) سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 341.

(4) فوزي عطوي، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 335.

(5) على زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 97.

الفرع الثالث: مراحل إعداد الميزانية:

يستلزم لدراسة إجراءات تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية العامة المرور بعدة مراحل نذكر منها:

أولا: مرحلة الإعداد والتحضير:

يتولى عملية الإعداد للموازنة العامة وفي جميع دول العالم على اختلاف أنظمتها السلطة التنفيذية، إذ يقع على عاتقها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية للمجتمع. وكما هو معلوم فإن السلطة التنفيذية لديها الإلمام الكافي عن أوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة ولديها الأجهزة والخبرات الكافية لوضع الخطط المستقبلية، وهي بنفس الوقت المسؤولة عن تنفيذ بنود الموازنة كما أنها تترجم عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي المستقبلي من خلال الموازنة العامة[1].

ثانيا: مرحلة مصادقة واعتماد الميزانية:

تعتبر مرحلة المصادقة على الميزانية العامة من الناحيتين القانونية والفنية مسألة إجرائية لا يلفها غموض ولا أي تعقيد حيث تبرز طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بين المسؤول عن إعداد الميزانية وبين المسؤول عن إقرارها والمصادقة عليها[2].

ثالثا: مرحلة تنفيذ الميزانية:

بعد المصادقة على ميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية ونشره في الجريدة الرسمية، من أجل قيام الجهات والهيآت الإدارية المختصة بتنفيذها في الميدان، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع المدروس في وقت حاضر، سواء من حيث تحصيل الإيرادات وجبايتها أو صرف النفقات المعتمدة[3].

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة، وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية.

وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة وهي الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية والرقابة المستقلة[4].

---

[1] طارق الحاج ، **المالية العامة**، مرجع سابق ، ص171.

[2] علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، مرجع سابق، ص 186، 187.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص106.

[4] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص387.

خلاصة:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل يمكن القول بأن السياسة المالية لها أهمية كبيرة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية؛ وهي عبارة عن وسيلة من وسائل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن هذا التدخل مر بثلاث مراحل أساسية، وأن النظر في هذا التطور يبرز لنا مدى أهميتها على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي ساهمت بشكل كبير في تنظيم الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع داخل الدولة، كما أن للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تتدخل من خلالها في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

الفصل الثاني:

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي

المبحث الأول: مؤشرات التوازن الداخلي

المبحث الثاني: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية والعوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة ثانية، ومن جهة أخرى هي أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وبناءا على ذلك نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول نتطرق فيه إلى مؤشرات التوازن الداخلي، المبحث الثاني حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني والمبحث الثالث نتناول فيه فعالية السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية وأيضا العوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: مؤشرات التوازن الداخلي

تؤثر السياسة المالية في التوازن الداخلي عن طريق مجموعة من المؤشرات المتمثلة أساسا في عجز الموازنة العامة ومعدل البطالة ومعدل التضخم، ويهدف التوازن الداخلي إلى تحقيق مستوى من التشغيل الكامل واستقرار الأسعار والذي يحدد إن كانت الدولة على توازن أم لا، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المؤشرات للتوضيح أكثر.

المطلب الأول: العجز في الموازنة العامة

إن الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات هو حالة من عجز الموازنة العامة التي تواجهها اقتصاديات الدول المتقدمة وخاصة الدول النامية، وهذه الحالة راجعة إلى عدة أسباب سنتناولها بنوع من التفصيل وأيضا سنتطرق إلى أنواع العجز في الموازنة، بالإضافة إلى سبل معالجة هذا العجز للحد منها أو القضاء عليه.

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة

يعرف عجز الموازنة العامة "بأنها انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة"[1].

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

يتنوع عجز الموازنة العامة إلى نوعين أساسيين هما العجز الدوري والعجز الهيكلي:

أولا: العجز الدوري للموازنة العامة: يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل إلى المستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية؛ حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جدا ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة الرواج)؛ لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة.

ثانيا: العجز الهيكلي في الموازنة العامة: هذا النوع من العجز ليس راجعا إلى الدورة التجارية، بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات وعدم نجاح الحكومة

---

[1] سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد68، جامعة بغداد، العراق، ص 295.

في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على معدلات التهرب[1].

الفرع الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

عجز الموازنة العامة يكون بسببين[2]:

أولا: زيادة النفقات العامة: هناك قاعدة عامة في علم المالية العامة، وهي أن الإنفاق العام في جميع دول العالم مهما كانت درجة تقدمها الاقتصادي ونظامها الاجتماعي ينحو نحو التزايد عبر الزمن، ويمكن حصر عوامل هذه الزيادة في الأسباب الآتية:

- ✓ الزيادة الطبيعية في عدد السكان؛
- ✓ الزيادة في النفقات الموجهة إلى الخدمات العامة والتوظيف؛
- ✓ الإنفاق العسكري الضخم؛
- ✓ الإنفاق المظهري التفاخري؛
- ✓ تزايد أعباء الدين العام الداخلي والخارجي؛
- ✓ الظروف الطارئة؛
- ✓ التضخم.

ثانيا: انخفاض في الموارد العامة: أما فيما يتعلق بالموارد العامة فإنها لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلدان النامية نحو الانخفاض ما أدى إلى تفاقم حالة عجز الموازنة. ويمكن إلقاء الضوء على خمسة عوامل وهي:

- ✓ الضعف الشديد التي تتسم به الطاقة الضريبية؛
- ✓ جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية؛
- ✓ ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة؛
- ✓ التهرب الضريبي؛
- ✓ تدهور الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تصدرها الدول النامية.

---

[1] هالة السعيد وآخرون، **نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة في مصر**، مجلة النهضة العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 6.

[2] حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص 149-156.

الفرع الرابع: معالجة عجز الموازنة العامة

تعتمد الدول في معالجتها لعجز ميزانيتها على برامج الإصلاح والتنمية الذاتية حيث تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي[1].

أولا: تخفيض الإنفاق العام: وهو عبارة عن قيام الدولة بتحديد القطاعات الثانوية وتجميد النفقات المتعلقة بها، أو حتى إلغائها دون أن يمس هذا الإلغاء الدور الأساسي للدولة والمتمثل في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.

ثانيا: ترشيد النفقات العامة: هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: زيادة الضرائب: تعتمد الحكومة في هذا العنصر على زيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك؛ أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد.

رابعا: الإقتراضات المحلية[2]:

1- **الاقتراض من البنك المركزي:** هذا التمويل للعجز ليس له أثر انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة، ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

2- **الاقتراض من البنوك التجارية:** تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلبا على الطلب الكلي، إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

---

[1] بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر مابين (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2018، ص ص 100، 101.

[2] كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 184،185.

3- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية.

المطلب الثاني: معدل البطالة

سنتناول في هذا المطلب معدل البطالة من خلال تعريف البطالة وذكر أسبابها وأنواعها وأيضا الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها.

الفرع الأول: تعريف البطالة

تعرف البطالة بأنها "التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج"[1].

وتعرف أيضا "عدم إشغال جزء من القوة العاملة بالرغم من أنها قادرة وراغبة في الحصول على عمل"[2].

كما يمكن القول أن البطالة هي "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"[3].

والبطالة هي ظاهرة لها تأثير على المستوى الفردي وفي نفس الوقت تأثير على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وهذا يعني أنها تؤثر على المزيج الاقتصادي، بالنسبة للفرد أن تكون بطالا معناه أن تكون قادر على العمل لكن لا تحصل عليه في مجال تخصصك، أما على مستوى الاقتصاد الكلي تتمثل في حالة من جزء من اليد العاملة لبلد ما والتي تفتقر إلى فرص العمل وتبحث عنه[4].

يلاحظ من التعريفات السابقة للبطالة هو المتفق عليها دوليا، ويقتضي أن تتوافر معا المعايير الثلاثة كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث[5].

أولا: أن يكون الفرد بدون عمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا وهذا السن يتراوح ما بين (14-16) سنة إلى 65 سنة، وهذا يختلف من دولة لأخرى، وهؤلاء الأفراد لا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أو لحسابهم الخاص.

---

(1) سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص215.

(2) كامل بكرى، إيمان محمد زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995، ص 294.

(3) مدحث القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 183.

(4) Ouatah Yamina, Touatin Naima, Le Lutte Contre Le Chômage en Algérie : Quel Moyen Pour L'état?, en vue de L'obtention du Diplôme de Master en Sciences économiques, Université Béjaïa, 2013, p5.

(5) عُلى عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 5، 6.

ثانيا: أن يكون الفرد متاحا للعمل: هذا المعيار يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث. وبالتالي وفقا لهذا المعيار يكون الفرد قادرا ومستعدا للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال فترة البحث، ومن ثم يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل أي بعد فترة المسح.

ثالثا: أن يكون الفرد باحثا عن العمل: يقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، وبالتالي وفقا لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

أولا: حسب نمط التشغيل: وتنقسم إلى ما يلي:

1- بطالة سافرة: ويقصد بها وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكنهم لم يجدوه، فهم عاطلون عن العمل بشكل كامل، ولا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي كبطالة الخريجين[1].

2- البطالة المقنعة أو المستترة: وتكون سواء عندما يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد ساعات العمل المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل، وإما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية[2].

ثانيا: حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: تنقسم إلى:

1- البطالة الدورية: هي بطالة ناشئة عن تسريح جزء من القوة العاملة عند تعرض الاقتصاد لبعض المدد الانكماشية (مثل انخفاض الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة الدورية، ولكن سرعان ما يتلاشى هذا النوع من البطالة عند حدوث انتعاش في الاقتصاد[3].

2- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة في الانتقال من مكان لأخر داخل الدولة، وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجرا أكبر من الذي يتحصل عليه في الشركات الوطنية.

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 222.

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 183.

[3] سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص 216.

3- البطالـــة الهيكليـــة: تعـرف علـى أنهـا التعطـل فـي القـوة العاملـة نتيجـة لتغيـر الهيكـل الاقتصـادي، أو بمعنـى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات أماكن أخرى للتوطن، وهذه هي نتائج الطفرة التكنولوجية الحالية منذ سبعينات القرن الماضي خاصة، مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه[1].

ثالثا: حسب طبيعتها الخاصة: وتتمثل في:

1- البطالـة الاختياريـة: وهـي التـي تحـدث عنـد عـدم رغبـة الشـخص للعمـل مـن تلقـاء نفسـه بـالرغم من توفر العمل الملائم له، وهذا يحدث عند أصحاب الدخول المرتفعة[2].

2- البطالـة الإجباريـة: عـادة مـا تحصـل عنـدما يرغـب العمـال العـاطلين عـن العمـل فـي أداء العمـل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم[3].

3- البطالة الموسمية: وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في محالج القطن أو في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي[4].

4- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاع معين، بسبب تفرد أو إحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع، كما قد يواجه الاقتصاد في هذا النوع من البطالة انخفاض في الطلب على سلعة معينة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

5- البطالـة السـلوكية: ويقصد بها الحالـة التـي تؤدي إلـى إحجـام ورفـض القوة العاملـة فـي الاقتصـاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف (ثقافة العيب)[5].

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 51،52.

[2] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 193.

[3] ضياء مجدي الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 176.

[4] خالد محمد الزاواري، **البطالة في الوطن العربي المشكل والحل**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 20.

[5] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 225.

الفرع الثالث: أسباب البطالة

هناك عدة أسباب، منها أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة أدت للبطالة وزيادتها أهمها ما يلي[1]:

- ✓ زيادة النمو الديمغرافي؛
- ✓ عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل؛
- ✓ تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى؛
- ✓ تخلى الدولة على سياسة التعيين لجميع الخرجين؛
- ✓ قلة بناء المصانع ودور العمل؛
- ✓ إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وسعر أقل من المنتج المحلي؛
- ✓ نفور بعض الشباب في امتهان الحرف اليدوية؛
- ✓ عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب؛
- ✓ عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان؛
- ✓ العولمة تعد أيضا سببا مساعدا على انتشار البطالة.

الفرع الرابع: آثار البطالة

مما لاشك فيه أن لظاهرة البطالة آثار اقتصادية وسياسية ومنها اجتماعية نجملها فيما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية:

للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للعاطلين عن العمل؛ حيث ينخفض دخلهم أو يصل دخلهم إلى الصفر، وفي هذه الحالة يلجأ المتعطلون عن العمل إلى إنفاق ما سبق أن ادخروه والتي كانوا يعملون خلالها، وانخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الإنفاق ومنه يؤثر كذلك على صحة الأفراد مما يترتب عليه انخفاض إنتاجياتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل وتشمل أيضا اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل النمو والتنمية الاقتصادية[2].

---

[1] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص 307، 308.

[2] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص ص 332،333.

ثانيا: الآثار السياسية

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد مع انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة. وتوجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مُشاهد حاليا في عديد من الدول النامية[1].

ثالثا: الآثار الاجتماعية: يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ما يلي:

1- ضياع جزء كبير من الإنتاج، وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولا شك أن يقلل من رفاهية المجتمع ككل؛

2- عند ارتفاع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وأيضا تنخفض الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للفقراء من المتعطلين وأصحاب الدخول المنخفضة وهذا يزيد من العجز في ميزانية الحكومة؛

3- لما كان ارتفاع معدل البطالة يترتب عليه نقص الإنتاج من ناحية وزيادة إنفاق الحكومة في صورة مدفوعات تحويلية وإعانات للفقراء من ناحية أخرى، فإن هذا يزيد الطلب الكلي ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ومن ثم زيادة المعاناة على الطبقات الفقيرة؛

4- لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنها عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر، وهذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح للطبقات الفقيرة؛

5- يرتفع معدل الجريمة والانحراف في أوقات وارتفاع معدلات البطالة، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع[2].

المطلب الثالث: التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة نقدية ومشكلة من المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي تعاني منها المجتمعات، والمتمثل أساسا في الارتفاع المتواصل في مستوى العام للأسعار، وسنتناول هنا كل من مفهوم التضخم، أسبابه، أنواعه وآثاره.

---

[1] السيد محمد أحمد الستريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 332.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص ص 317، 318.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

يعرف التضخم "بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن كافة أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج".

وكذلك يعرف "بأنه كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، وبناءا على ما تقدم فإن ارتفاع أسعار السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى لا يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها[1].

ومن أبرز سمات التضخم ما يلي:

أولا: يعتبر التضخم ناتجا للعديد من العوامل الاقتصادية التي قد تكون متعارضة فيما بينها، فهو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية).

ثانيا: انخفاض قيم العملة المحلية مقابل قيمة السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

ثالثا: قد يكون التضخم ناتج عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستوردا وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية والتي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول.

رابعا: قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيرا على التضخم مقارنة بالبعد الاقتصادي الذي يعد تابعا للعلاقات السياسية[2].

الفرع الثاني: أنواع التضخم

نذكر منها:

أولا: التضخم الأصيل[3]: وهو ذلك التضخم الناشئ عن وجود زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي تقابل تلك الزيادة المتحققة في الطلب الكلي، وهذا بدوره سينعكس على المستوى العام للأسعار، حيث سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار حتى لو لم يصل الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل.

---

[1] شيماء محسن علاوي، **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 1996-2011**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد48، العراق، 2016، ص435.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص195.

[3] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص202.

ثانيا: التضخم الزاحف: وهو ذلك التضخم الذي ينتج زيادة الأسعار بشكل بطيء ومعتدل أي بمعدل أقل من 15%. ويعتبر هذا النوع من التضخم مقبول لدى الاقتصاديين، حيث أنه لا يشكل أي خطر على التوازن الاقتصادي والنشاط الاقتصادي.

ثالثا: التضخم المكبوت: وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاعها نتيجة الرقابة على هذه الأخيرة بسبب التدخل الحكومي، وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل إنها تؤجل أن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار[1].

رابعا: التضخم الجامح: في هذه الحالة فإن معدلات التضخم تخرج عن نطاق السيطرة وتصل إلى معدلات عالية جدا تصل إلى الآلاف بل وحتى الملايين، مما يؤدي إلى آثار اقتصادية مدمرة، حيث يفقد الناس الثقة بالنقود والاقتصاد ويتوقف الناس على استخدام النقود لأي غرض، ويتحول التبادل جزئيا أو كليا لنظام المقايضة[2].

الفرع الثالث: أسباب التضخم

تتمثل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم في:

أولا: تضخم الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي السويدي "فيكسل" والاقتصادي الإنجليزي "كينز"، وذلك عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية، حيث قررا أن كمية النقود ترتبط بمستوى الأسعار مباشرة وبطريقة تناسبية في التغيير. وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية ويتوقف عندما تحد هذه الكمية، ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغيير في كمية النقود[3].

ثانيا: تضخم التكلفة: أحيانا نجد أن بعض المنتجين يرغبون في تحقيق معدلات ربح أعلى وكذلك قد نجد بعض العمال يرغبون في الحصول على أجور أعلى عن طريق مطالبة النقابات العمالية بتحقيق

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص273.

[2] طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص163.

[3] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي "دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان"**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 286.

ذلك، وهذا كله سيعمل على رفع تكاليف الإنتاج، وعندها سيقوم المنتجين برفع أسعار المنتجات لتعويض ذلك الارتفاع في التكاليف، وبذلك ينشأ هذا التضخم بسبب تكاليف الإنتاج وعندها سينخفض العرض الكلي من السلع والخدمات. ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجور المدفوعة بإنتاجية العمال، حيث يتم رفع الأجور بقدر الزيادة المتوقعة للأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأجور قد تزداد بسبب زيادة إنتاجية العامل وتحسن كفاءته[1].

ثالثا: تضخم العرض: ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالإنخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة، كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام، ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته[2].

رابعا: التضخم الهيكلي: يحدث هذا النوع من التضخم بسبب التغير في هيكل وتركيبة الطلب الكلي في الاقتصاد بالرغم من عدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الطلب الكلي أو التكاليف الدافعة للتضخم. هذا التضخم يحدث عندما يزداد الطلب على المنتجات أو سلع بعض الصناعات أكثر من غيرها، وحيث يتعذر ويبطئ انتقال عوامل الإنتاج من الصناعات الأخرى إليها تزداد أسعار سلع هذه الصناعات دون غيرها، وبذلك تبدأ النقابات العمالية لهذه الصناعات المطالبة بزيادة الأجور متذرعين بزيادة الأرباح.

خامسا: التضخم المستورد: يعتبر التضخم المستورد من المصادر الرئيسية لزيادة الضغوط التضخمية في الدول النامية، وخصوصا الدول المصدرة للنفط منها، حيث يعتمد على الأهمية النسبية للواردات (الإيرادات) في الاقتصاد القومي وطبيعة التركيب الهيكلي لهذه الواردات وكذلك لطبيعة التوجه الجغرافي للإيرادات.

فعندما تكون نسبة الواردات إلى مجموع السلع المعروضة في السوق عالية فإن تغير أسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة يتم نقله إلى المستهلك في الدول المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادتها وتدعى هذه الحالة بالتضخم المستورد[3].

---

[1] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 200.

[2] بن البار أمحمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2017، ص52.

[3] أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، **أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 إلى منتصف 2010**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد23، جامعة الكويت، 2011، ص 102.

كما نأخذ بعين الاعتبار سببين رئيسيين للتضخم المستورد الأول مرتبط بارتفاع الأسعار والثاني مرتبط بتقلبات أسعار الصرف؛ في الحالة الأولى المسبب هو أن بعض المصدرين يقومون برفع أسعار تصديراتهم وذلك حتى لا يؤثر ارتفاع الأسعار خارج بلدانهم على أرباحهم، وفي الحالة الثانية يكون سببه اختلافات في أسعار الصرف مع البلدان المصدرة له سواء يخسر سعر الصرف المحلي قيمته في الأسواق ذات أنظمة سعر الصرف العائم، أو يخفض قيمته في نظام سعر الصرف الثابت[1].

الفرع الرابع: آثار التضخم

أولا: الأثر على عدالة توزيع الدخل[2]: يُحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم، في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعا عاديا أو معتدلا.

ثانيا:الأثُر على أسعار الفائدة: لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجعيهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية؛ فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام لآخر.

ثالثا: أثر التضخم على الاستهلاك والادخار[3]: يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار ففي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار. فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي، لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق، كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، إذا يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد للاستهلاك.

رابعا: أثر التضخم على الاستثمار: يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة عدم اليقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية، لذا فإنهم سوف يلجئون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة، ويعزفون

---

(1) Claude Sobry , Jean-Claude Verez , éléments de Macroéconomie, , édition Marketing, France, 1996 , p176

(2) خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي" بين النظرية والتطبيق"**، مرجع سابق، ص 261.

(3) كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص ص 275، 276.

عن الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة، أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج، وهو ما يخلق آثار ضارة على الاقتصاد.

خامسا: الآثار الاجتماعية: زيادة مستوى الفقر، وبالتالي زيادة حجم الفئات المحرومة في الدولة مع تدني مستوى الأمان الاجتماعي، فتنتشر السرقة وتزداد معدلات الجريمة وينتشر الفساد المالي والأخلاقي[1].

المبحث الثاني: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

إن جميع الدول تسعى إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني، ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك في ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية. ومما لاشك فيه أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة فجوة تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد الوطني، ولقد أصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإنفاق العام وأثر الإزاحة

إن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة العبء الضريبي يؤول إلى تقليص حجم الإنفاق الاستثماري الخاص، أو عند ازدياد تدخل الدولة في أحد قطاعات اقتصاد السوق يؤثر على العرض والطلب داخل السوق، هذا كله يؤدي إلى إحلال نشاط اقتصادي عام محل النشاط الاقتصادي الخاص، والذي يطلق عليه بأثر الإزاحة أو المزاحمة، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم أثر الإزاحة (المزاحمة)

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي. والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات البطالة.

وحسب النظرة الكينزية فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة، وجعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن تم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بـ "أثر الإزاحة"؛ فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الإرتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضا تماما كالإرتفاع القليل في حجم الناتج، أما إذا قوبل هذا الإنفاق بزيادة في عرض النقود فذلك لن يؤدي إلى أي تغير

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص200.

في معدلات الفائدة، أما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الإزاحة:

أولا: أثر الإزاحة الحقيقي: إذ انه نتيجة لرفع الإنفاق العام عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي.

ثانيا: أثر الإزاحة المالي: نتيجة للجوء للاقتراض بسندات حكومية لتمويل الاتفاق العام، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد وترتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي، إذ أنه وتبعا لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص سواء في السوق المالي أو في القطاع الحقيقي.

لكن فرضية التكافؤ التي جاء بها ريكاردو من قبل وأعيد إحيائها من طرف العديد من الاقتصاديين في الفكر الاقتصادي الحديث تختلف عن ما جاء به التحليل الكينزي، إذ تؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام بطرح سندات حكومية أي زيادة عرض الأصول المالية، المؤدي إلى العجز الحكومي ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي، ولا على معدلات الفائدة، وذلك لافتراضها رشادة المستهلكين الذين يتوقعون ارتفاعا في الضرائب مستقبلا ومن تم لا يزيدون من استهلاكهم وإنما يتوجهون إلى السوق المالي قصد تعظيم ثرواتهم، وزيادة الطلب على الأصول المالية، وهو ما من شأنه إعادة التوازن بين العرض والطلب على الأصول المالية ومن ثم لا تتغير معدلات الفائدة[1].

الفرع الثاني: أثر الإزاحة في الأجلين الطويل والقصير

لقد استنتجنا سابقا أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي بدوره يؤثر سلبا على استثمار القطاع الخاص، مما يؤثر سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي، ولقد اعتمدت المدرسة النيو كلاسيكية على هذه الفرضية انطلاقا من أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أكبر في سعر الفائدة، وهو ما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة. والنقطة الأساسية في هذا التحليل أن العرض النقدي متغير خارجي يتحكم فيه البنك المركزي، وهو لا يتناسب مع أراء بعض الاقتصاديين، وفي المقابل يرى البعض الأخر بأن العرض النقدي يرتبط بصفة أساسية بالطلب على النقود ويمكن مراقبته من خلال التحكم في تكلفة إعادة التمويل من خلال تحريك

[1] بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 156،157.

سعر الفائدة، ولكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا في هذا المجال، هل النتائج التي توصلنا إليها في السابق تنطبق على الأجل القصير، كما تنطبق على الأجل الطويل؟ وهذا ما سنقوم بالإجابة عليه من خلال ما يلي:

أولا: أثر الإزاحة في الأجل القصير: يمكننا التمييز بين نوعين من الإزاحة في الأجل القصير:

1- **أثر الإزاحة في الأجل القصير المرتبط بالتشغيل الكامل:** حيث أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي في وضعية التشغيل الكامل ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي، وأن أي تدخل من طرف الدولة يعد تدخلا غير رشيد لأن تدخلها لا بد أن يكون في إطار التشغيل الناقص.

2- **أثر الإزاحة عن طريق الأسعار أو معدلات الفائدة:** في ظل ثبات العرض، فإن القطاعين العام والخاص يعدان في موقع تنافس على الأموال القابلة للإقراض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذه الوضعية تؤدي إلى فقدان تنافسية السلع الوطنية، ويتعدى أثر الإزاحة من الاستقرار الاقتصادي الداخلي إلى الاستقرار الخارجي حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تشجع على ظهور العجز في الميزان التجاري الذي يدفع الضغوط التضخمية وتحفظ القوة الشرائية.

ثانيا: أثر الإزاحة في الأجل المتوسط: يرتبط أثر الإزاحة في الأثر المتوسط بالعجز في التجارة الخارجية، فإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق الإنفاق الحكومي يؤدي بصورة سريعة إلى انخفاض شروط التبادل الدولي لأن العرض المحلي لا يجاري الطلب الجديد، خاصة في الدول النامية فالآثار الايجابية للإنفاق الحكومي يمكن أن تعوض بآثار سلبية تتمثل في زيادة الواردات وانخفاض قيمة العملة مع كل الآثار السلبية الناتجة من ارتفاع الضغوط التضخمية، ويركز بعض الاقتصاديين على هذا النوع من الأثر الذي يمكن أن يخفض في الانعكاسات السلبية للإنفاق الحكومي في إطار إنعاش اقتصادي كالتعاون بين مجموعة الدول النامية.

ثالثا: أثر الإزاحة في الأجل الطويل: لقد أشار بعض الاقتصاديين إلى الطابع الفعال في النشاط الاقتصادي للدولة، وبفرض أن التشغيل في الوظيف العمومي لا يزيد من المقدرة الإنتاجية، وأن تنافسية الاقتصاد الوطني مرتبط أساسا بأهمية اليد العاملة في القطاع المنتج، فإن زيادة الدور الاقتصادي للدولة له أثار سلبية على المقدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة، فزيادة العمالة في القطاع العام الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي والطابع الداخلي للنشاط الحكومي الذي يهمل الطاقة الكامنة التصديرية للاقتصاد، هذه كلها عوامل تساهم في التقليل من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل[1].

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سابق، ص ص 172،173.

المطلب الثاني: الفجوة الانكماشية

إن قصور الطلب الكلي على العرض الكلي يؤدي إلى حالة من الاختلال في الاقتصاد الوطني أو بمعنى آخر حدوث فجوة انكماشية ففي هذا المطلب سنتناول مفهومها، أسبابها وأيضا أدوات السياسة المالية المستخدمة للقضاء عليها أو بالأحرى إحداث التوازن من خلال سياسة المالية التوسعية.

الفرع الأول: تعريف الفجوة الانكماشية

عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي (الطلب الكلي= الدخل الكلي) عند مستوى توازن الدخل يقل عن مستوى دخل العمالة القليلة فيقال أن هناك فجوة انكماشية[1].

أو بمعنى آخر إذا أدى الطلب الكلي إلى أن يكون الحجم التوازني للدخل مصحوبا بوجود بعض الموارد العاطلة، فإنه طبقا لما سبق يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق إلى رفع الحجم التوازني للدخل، وإذا كانت الزيادات كافية يمكن أن تحقق توازن متفق مع حجم الدخل عند مستوى التوظف الكامل، والقدر اللازم أن يزيد به الإنفاق الكلي حتى يتحقق التوازن عند التوظف الكامل يعرف بحجم الفجوة الانكماشية[2]. وبيانيا يمكن توضيح الفجوة الانكماشية مستعينا بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الفجوة الانكماشية

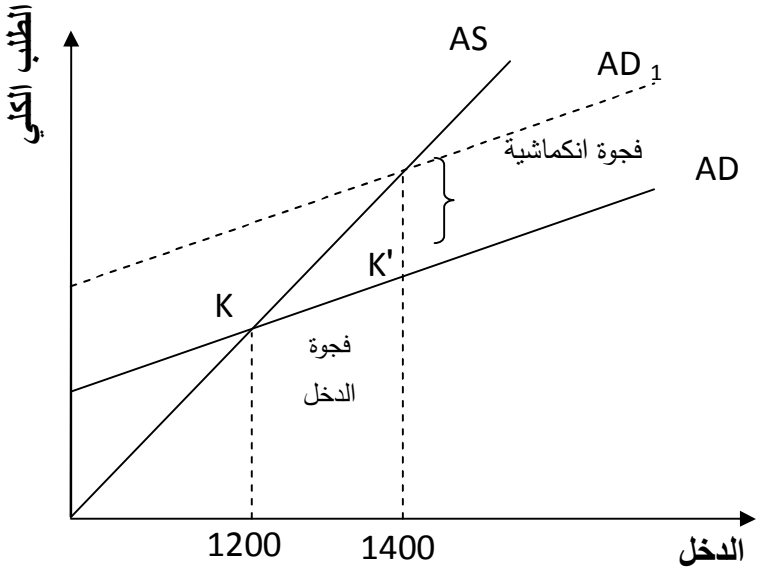

المصدر: عبد الناصر لعبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص99.

[1] أحمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995، ص 121.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 308.

من الشكل رقم (2-1) يتضح لنا أن منحنى الطلب AD قطع منحنى العرض الكلي عند النقطة K حيث مستوى الدخل 1200، بينما الدخل الذي يحقق التوظف الكامل هو 1400، أي أن الناتج القومي يقل عن الطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع بمقدار 200، هذا القصور في الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل هو ما يسمى بالفجوة الانكماشية [1].

الفرع الثاني: علاج الفجوة الانكماشية

ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية التوسعية[2].

وباعتبار أن السياسة المالية التوسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوي تشغيل الموارد العاطلة والرفع من مستوى التوظف، مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل نمو الدخل، ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسية المالية على النحو التالي[3]:

- ✓ زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد برفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.
- ✓ ثم تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وتحقيق الاقتصاد لمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.
- ✓ استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد[4].

---

[1] عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص99.

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مرجع سابق، ص 304.

[3] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1994-2004)**، مرجع سابق، ص 116.

[4] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية والتطبيق"**، مرجع سابق، ص 247.

أي أن مضمون السياسة المالية التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدراته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، ولهذا لكي يؤدي مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب عملهما لابد من توفر بعض الشروط منها مرونة منحنى العرض الكلي ورغبة المستهلكين للإستجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب وكذلك وجود مرونة في المعروض من رأس المال العام الضروري لزيادة حجم الإنتاج[1].

المطلب الثالث: الفجوة التضخمية

تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يكون الدخل القومي التوازني الذي يتحقق بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أكبر من دخل التوظف الكامل. ويتمثل الدور الأساسي للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة انكماشية هدفها التحكم في إنفاق الحكومي والضرائب والدين العام، وهذا ما سنتناوله في هذا الجزء.

الفرع الأول: تعريف الفجوة التضخمية

تحدث الفجوة التضخمية على عكس الطريق التي حدثت بها الفجوة الانكماشية ويمكن تعريفها بأنها "المقدار الذي يزيد به الإنفاق الكلي عن المستوى الضروري لاستيعاب صافي القومي بالأسعار الجارية في ظل استخدام الكامل"[2]. وبمعنى آخر فالفجوة التضخمية هي وجود فائض في الطلب الكلي عند مستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل للموارد[3].

---

[1] صلاح مهدي البيرماني، **قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14/52، جامعة بغداد، 2008، ص 163.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص 187.

[3] مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص253.

ولتوضيح الفجوة التضخمية نستخدم الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الفجوة التضخمية

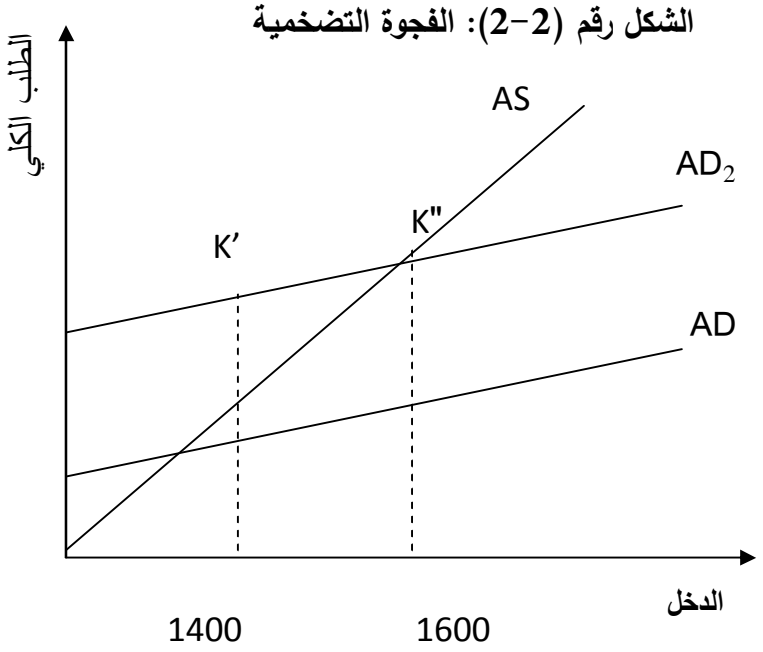

المصدر: عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 100.

من الشكل يتضح لنا أن الطلب الكلي AD قطع منحنى العرض الكلي AS عند نقطة "K حيث مستوى الدخل 1600، أي أن مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد أعلى من قيمة الناتج الكامن، أي أن الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الدخل الذي تحدده إمكانات الاقتصاد في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن، وهذا بدوره يخلق ما يسمى بالفجوة التضخمية[1].

الفرع الثاني: علاج الفجوة التضخمية

إن في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها[2].

وإن تقليص الحكومة لإنفاقها أو زيادة ضرائبها يشكل سياسة مالية انكماشية[3]، حيث يتمثل إجراء استخدام السياسة المالية المتمثلة في تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيراد الحكومي من الضرائب، ويعتبر الإجراء المالي مهما في مواجهة القوى التضخمية داخل الاقتصاد ويتوقف حجم الفائض المطلوب

(1) عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

(2) صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 109.

(3) طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 225.

في الميزانية على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، وكذلك على أثر السياسات الأخرى المتبعة لنفس الغرض، ولتحقيق هذا تحاول الدولة أن تضغط مصروفاتها المختلفة، وبذلك يقل حجم الإنفاق الكلي، كما تحاول أيضا أن ترفع معدلات الضرائب حتى تقتطع من الدخل جزء أكبر على شكل ضرائب، وتترك بذلك للأفراد جزءا أقل من دخولهم تحت تصرفهم، كما تستطيع الدولة الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلعة، ويفترض أن لا تقوم الدولة بإنفاق هذه القروض في مشروعاتها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، وإنما حبس أكبر جزء ممكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد.

أضف إلى ذلك أن الحكومة لكي تدفع الفوائد المترتبة على القرض العام ستضطر إلى رفع معدلات الضرائب وهو إجراء يتفق وسياستها العامة في مكافحة التضخم[1].

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية والعوامل المؤثرة عليها

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى هي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، كما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية، وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول والعوامل المؤثرة عليها، ولهذا فقد حاولنا تبيان هذه الطبيعة في كل من الدول المتقدمة والنامية والعوامل المؤثرة فيها على النحو التالي:

المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة

إن اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ويوجد فيها جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية وبنية أساسية مكتملة، كما أن الادخار فيها أكبر من الاستثمار (أو أن الميل الحدي للادخار أكبر من الميل الحدي للاستهلاك)؛ لذلك فإن هدف السياسة المالية يتمثل في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل والتخلص من البطالة والتضخم[2]، (وبالتالي تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث على وسائل لعلاج الاختلال ضمن الدورة الاقتصادية، حيث نلاحظ في حالة الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق إمكانيات الإنتاج فتظهر موجات تضخمية في حين يؤدي الكساد إلى انتشار البطالة وتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية

---

[1] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص ص 234، 235.

[2] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية والتطبيق"**، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

معطلة، وهذا يعود إلى نقص الطلب الكلي)[1]، فتقوم بتعويض تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب بكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنبه من الضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى، وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافيا لحدوث تضخم نقدي[2].

ولقد بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة وقد ركز لحل مشكلة البطالة على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستثمارات العمومية لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك. وقد ظهر تناقض كينز في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى عمالة أقل من مستوى التشغيل الكامل بعد استخدام السياسة المالية للتحكم في مستوى الطلب الفعال، والدليل على ذلك هو أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفض لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، كما أن زيادة حجم الاستثمار سيؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال، وهكذا سيظهر قصور في الطلب الكلي، يجعل توازن الاستثمار مع الادخار عند مستوى دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل. وكنتيجة لما سبق فإنه يمكننا القول أن الدول المتقدمة هي تلك الدول التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص، ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال[3].

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية للسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سابق، ص 95.

[2] مسعود درواسي،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1994-2004)**، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية

تعاني الدول النامية من ضمنها الدول العربية من ضعف اقتصادياتها وقلة مقاومتها للأزمات الاقتصادية لذلك تتجه معظم هذه الدول إلى استخدام السياسة المالية لمعالجة هذه المشاكل، خاصة مشكلة ضعف الاقتصاد وعجز الموازنة العامة سواء على المدى المتوسط أو الطويل، وهذا ما سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في هذا الجزء.

عند الحديث عن السياسة المالية في الدول النامية فإننا نواجه مشكلتين أساسيتين تتمثل المشكلة الأولى في تحديد الإطار الذي يشمله مصطلح الدول النامية، فمن الملاحظ أن هذه الدول تشترك في عدة خصائص كالإعتماد على المواد الأولية، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي...الخ.

أما المشكلة الثانية فتتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى، فإذا اعتبرنا أن مشاكل المالية العامة متماثلة مهما كانت خصائص الدول المدروسة، فإن محاولة تخصيص الدول النامية بمعالجة خاصة تنهار ويصبح التحليل الذي ينطبق على الدول المتقدمة ينطبق أيضا على الدول النامية، وهذا لا يتماشى مع واقع الدول النامية، وكذلك الحال إذا ما رأينا أن مسائل المالية العامة تكون قليلة الأهمية بالنسبة للمشاكل الاقتصادية الأخرى، لذلك لابد من تجاوز اختباري المعايرة والأهمية لإقامة الحجة على ضرورة المعالجة الخاصة لقضايا المالية العامة في الدول النامية، وإذا رجعنا إلى المسألة الأولى المتمثلة في خصائص الدول النامية نلاحظ أن هذه الأخيرة تعاني من جهاز إنتاجي منعدم المرونة، وأن أي محاولة لزيادة الطلب الفعال سيؤدي إلى حدوث التضخم بالإضافة إلى انخفاض الادخار الوطني[1].

وتتسم الدول النامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- **ضعف الحصيلة الضريبية:** وتقاس الحصيلة الضريبية بالمعدل الضريبي الذي يمثل نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الدخل الوطني؛ ويعود السبب في تدني مردودية الجباية في الدول النامية أساسا إلى الفساد المالي الذي تعيشه هذه الدول وبخاصة التهرب الضريبي وضعف القيمة المضافة للقطاعات التي تفرض عليها الضريبة.

2- **سيطرة القطاع الزراعي المتخلف:** إن اعتماد الدول النامية على التمويل الناجم عن القطاع الزراعي لا يعني أن هذا القطاع متقدم عما هو عليه في الدول المتقدمة، بل نظرا لتميزه بعدم التنوع وخضوعه للحاجات والمتطلبات الاستهلاكية البحتة، التي لا تناسب اقتصادياتها وآفاق تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

[1] مرجع سابق، ص 96.

وهنا من الأفضل للدول النامية الاعتماد على سياسة اقتصادية توازن بين أهمية القطاعات الاقتصادية ولا تستثني قطاع دون آخر، وكذلك تحسين طرق وأساليب النشاط الزراعي للحصول على مردود إنتاجي أفضل، ومن ثم إيجاد قاعدة التحصيل الضريبي، كما يجب عليها القيام بتوعية الفلاحين وذلك بإعطائهم الإرشادات اللازمة التي تحقق لهم إنتاج أفضل لأن الحصيلة الضريبية لهذا القطاع مرهونة بدرجة تطوره.

3- **دخل محدود للقطاع الزراعي:** تعزي محدودية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي للدول النامية إلى تخلف في القطاع الزراعي مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، فهو ذو إنتاج ضئيل لا يمكنه من المساهمة في تمويل الدخل الوطني بنسبة عالية، ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على ذلك هي:

- ✓ ضعف السياسة الضريبية المتبعة والتي أرهقت كاهل الكثير من المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تقديم إعفاءات غير مدروسة لمؤسسات أخرى؛
- ✓ سياسة الخصخصة التي اتبعتها بعض الدول النامية، أضعفت من قدرتها المالية على المدى الطويل.

4- **انخفاض متوسط الدخل الفردي:** يعتبر انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي من أكثر المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة، وهو الذي يقاس على أساسه مدى التطور أو التخلف في بلد معين ويعد الدخل من أهم مصادر الإيرادات الضريبية، فانخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية يعد مانعا لعملية الإنفاق، ومن ثم نقص الحصيلة الضريبية[1].

كما أن هناك خصائص أخرى متمثلة في[2]:

- ✓ عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم في الدول النامية، أي أن هذه الدول متخلفة اقتصاديا.
- ✓ اعتماد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية؛
- ✓ الانخفاض في الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية؛
- ✓ ارتفاع معدل نمو السكان.

فهذه الدول تتسم بالضعف وعدم المرونة في جهاز الإنتاج وعدم قدرته على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة واستغلال المتاح منها، كما أنها تعاني من عجوزات كبيرة في موازنتها، وفي عبئ الدين

---

[1] إياد عبد الفتاح السنور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص ص 165، 166.

[2] مرجع سابق، ص ص 156، 157.

الخارجي، بسبب الفساد المالي التي تعانيه أجهزة الإدارة الضريبية ونمط إدارة المال العام وجبايته، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي (التي فرضتها الدول المتقدمة) المبرر في ارتفاع معدل نمو الإنفاق العسكري.

فالسياسة المالية في هذه الدول تركز جل اهتماماتها على تمويل الموازنة العامة أكثر من تمويل التنمية الاقتصادية فيها، كما أن أدوات السياسة المالية لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، بسبب الخصائص والظروف الاقتصادية التي تسود هذه الدول والمختلفة عن مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة.

فهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وتحقيق التراكم الرأسمالي للمنتج للتقليل من البطالة والحد من التقلبات التجارية، وربما تنطوي السياسة المالية على أهميته في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب المسؤوليات الملقاة على الحكومة في هذا المكان خاصة في ظل عجز السياسة النقدية على مواجهة ذلك.

كما وتهدف السياسة المالية في الدول النامية إلى تعزيز تراكم رأس المال لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

وتعد السياسة المالية في الاقتصاديات النامية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومما لاشك فيه أن غياب وجود سوق رأس مال حقيقي في الدول النامية يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في حين أن اتصال أدوات السياسة المالية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل من أدواتها أكثر تحريك وتأثيرا في مستوى الإنفاق العام والخاص، وكذلك الاستثمار فزيادة أو فرض ضرائب جديدة سيؤثر في المجتمع ككل وفي ميوله الإنفاقية في حين أن تغير سعر الفائدة أو الاحتياطات لن يكون له ذلك الأثر[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عدة عوامل تؤثر في إعداد السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر بالعكس، وتتمثل هذه العوامل في العوامل السياسية والإدارية.

الفرع الأول: العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ القديم، وقدمته كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، وكانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي "بين النظرية والتطبيق"**، مرجع سابق، ص 330.

هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة، بالإضافة إلى وظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت إليها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث:

أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وحيز دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي، وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي أعترف له بامتيازات قانونية اشق منها زيادة سلطة سياسية.

ثانيا: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: ويمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين:

1- **من ناحية تأثير تأثر البنيات السياسية:** نجد أن الطبقة الحاكمة في أي مكان وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن للسياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد.

2- **من ناحية تأثير الوقائع السياسية:** هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات، وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية ومالها من تأثير واضح على السياسة المالية، فمن الآثار المالية التي تخلفها الحروب هي نفقات استثنائية زيادة عن الحروب ونجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي لها أيضا انعكاسات على السياسة المالية، خاصة عرقلة عمل المصالح الضريبية والذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي، ولهذا نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا يمكن القول أن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

ثالثا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا كعامل إثارة[1].

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

إن هذا الأثر مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

أولا: تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيآت المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.

ثانيا: تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من الضرائب المختلفة، كما أن المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية وهذا مالا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية، لأن مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة، وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية والجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها، وهو ذلك الجهاز المقتصد في نفقاته والسهل تكوينه والأسرع في مهامه[2].

---

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1994-2004)**، مرجع سابق، ص ص 64-66.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص 49.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن، الموازنة العامة هي إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة لإحداث التوازن، وأيضا بواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام سياساتها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والأجور والعدالة في توزيع الدخل، وأيضا أن هناك عدة أسباب داخلية وخارجية تؤدي إلى الارتفاع العام للأسعار، وأن هذه الآليات تعمل من خلالها لتحقيق توازن داخلي يكمن في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، كما توصلنا إلى أن السياسة المالية في الدول النامية ترتكز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع إلى تدهور اقتصادياتها، على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها، وفي الأخير نستخلص أن هناك عدة عوامل تؤثر في السياسة المالية أجملناها في العوامل السياسية والإدارية.

الفصل الثالث:

الإصلاحات المالية وتطور مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

تمهيد:

الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير في إيراداتها على الموارد الطبيعية، لكن في السنوات الأخيرة تهاوت أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا ما أثر على الإيرادات وكذا النفقات العامة للجزائر مما اضطر الحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات لتدارك الأمر، كما أن هذا الوضع سيؤثر بشكل سلبي على المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالسياسة المالية من موازنة عامة، بطالة وتضخم. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتحدث على النفقات العامة في الجزائر، أما المبحث الثاني فيشمل الإيرادات العامة في الجزائر، وأخيرا مبحث ثالث تطرقنا فيه لمؤشرات السياسة المالية في الجزائر، كما أجرينا مقارنة بين سنوات (2014-2018) التي اعتمدت فيها الجزائر على سياسة مالية انكماشية أو ما يعرف بالتقشف، والسنوات (2009-2014) التي اعتمدت الجزائر فيها على سياسة مالية توسعية أو ما يعرف بالبحبوحة المالية.

المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

من خلال هذا المبحث سنتطرق لكيفية تقسيم المشرع الجزائري للنفقات العامة وتطورها، مع مقارنة سنوات التقشف مع السنوات السابقة لها والإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة التقشف.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبدورها تنقسم إلى:

الفرع الأول: نفقات التسيير

تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- ✓ تخصيصات السلطات العمومية؛
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- ✓ التدخلات العمومية[1].

وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية كما يلي:

الجدول رقم(3-1): توزيع نفقات التسيير في الجزائر لسنة 2018

الدوائر الوزارية	المبلغ دج
رئاسة الجمهورية	8244511000
مصالح الوزير الأول	44703900000
الدفاع الوطني	1118609000000
الشؤون الخارجية	36796150000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	432866033000
العدل	74543069000
المالية	86857922000
الطاقة	50806569000
المجاهدين	225169592000
الشؤون الدينية والأوقاف	25244314000

[1] المادة 24 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

التربية الوطنية	710649926000
التعليم العالي والبحث العلمي	313338988000
التكوين والتعليم المهنيين	47311000000
الثقافة	15272000000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2344644000
الشباب والرياضة	38887000000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67391194000
الصناعة والمناجم	4612355000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	226314118000
السكن والعمران والمدينة	16654426000
التجارة	19979062000
الاتصال	20702804000
الأشغال العمومية والنقل	25984720000
الموارد المائية	20099310000
السياحة والصناعة التقليدية	3157141000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	395873373000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154011680000
العلاقات مع البرلمان	229880000
البيئة والطاقات المتجددة	2136204000
المجموع الفرعي	**4148557375000**
التكاليف المشتركة	**435904858000**
المجموع العام	**4584462233000**

المصدر: الجريدة الرسمية المتضمنة قانون المالية لسنة 2018.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن هناك اختلاف وتباين كبيرين في توزيع نفقات التسيير بين الوزارات المختلفة، حيث أكبر حصة كانت من نصيب وزارة الدفاع تليها وزارة التربية الوطنية بفارق

كبير قرابة 408 مليار دج ثم بعدها باقي الوزارات، وهذا مرتبط بأولويات الدولة ومساعيها في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والسياسية وغيرها.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عائق الدولة في ثلاث أبواب هي:

- ✓ الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى بالرأسمال[1].

وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بالجريدة الرسمية كما يلي:

الجدول رقم(3-2): توزيع نفقات التجهيز في الجزائر لسنة 2018

بآلاف دج

القطاعات	رخص البرامج	إعتمادات الدفع
الصناعة	45535893	33252373
الفلاحة والري	196622398	211296537
دعم الخدمات المنتجة	73418857	81660250
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	635202648	754179551
التربية والتكوين	117707094	218496479
المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية	81655418	154366393
دعم الحصول على سكن	103879340	438882252
مواضيع مختلفة	800498000	600498000
المخططات البلدية للتنمية	100000000	100540798
المجموع الفرعي للاستثمار	**2154519648**	**2593172633**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص	-	669927602

[1] المادة 35 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

الخاص وخفض نسب الفوائد)		
احتياطي لنفقات غير متوقعة	615987288	54646367
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	225569423
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	-	500000000
المجموع الفرعي لعمليات بالرأسمال	**615987288**	**1450143392**
مجموع ميزانية التجهيز	**2770506936**	**4043316025**

المصدر: الجريدة الرسمية المتضمنة قانون المالية لسنة 2018.

الملاحظ من معطيات الجدول رقم (3-2) أن هناك انخفاض نسبي في حصيلة نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير لسنة 2018؛ وهذا ما يعني أن الحكومة الجزائرية خلال هذه السنة استهدفت إدارة وتسيير أنشطتها المختلفة أكثر من عملها على رفع رصيدها من الناتج الوطني، كما تم الاعتماد على الاستثمارات بشكل كبير مقارنة بعمليات بالرأسمال.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

تزايد الإنفاق العام في الجزائر من سنة لأخرى وتأثر في السنوات الأخيرة بالسياسة التقشفية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية. ولمعرفة كيف أثرت السياسة التقشفية في الإنفاق العام قسمنا فترة الدراسة إلى قسمين الفترة الأولى (2009-2014) والفترة الثانية (2014-2018)؛ أي مقارنة السياسة المالية في الجزائر بين التوسع والانكماش، مع العلم أن اعتماد الجزائر للسياسة التقشفية كان في نهاية سنة 2014 لأن أسعار البترول انهارت في نفس المدة هذا ما جعلنا نحلل سنة 2014 مع فترة التوسع لا فترة الانكماش.

الجدول رقم(3-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

مليار دج

السنة	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة
2009	2293.5	1920.9	4214.4
2010	2683.8	1829.0	4512.8
2011	3797.2	1934.2	5731.4
2012	4935.9	2234.0	7169.9
2013	4204.3	1887.8	6092.1
2014	4486.3	2493.9	6980.2

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل رقم(3-1): تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

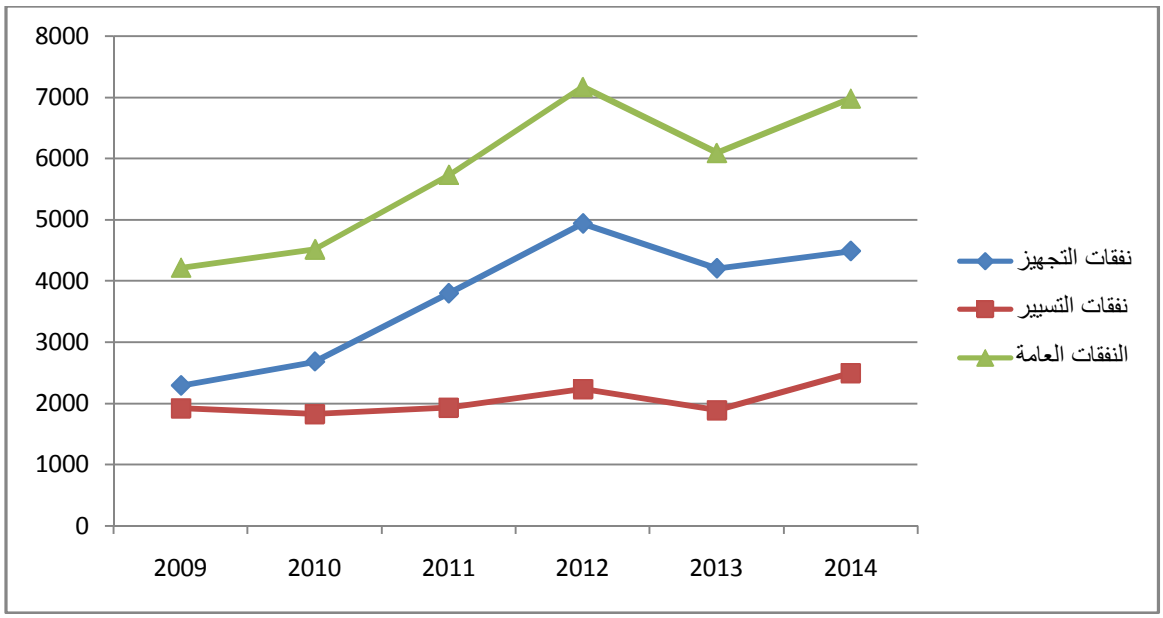

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) والمنحنى رقم (3-1) أن كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير تزايدت وبالتالي النفقات العامة إرتفعت؛ حيث شهد الإنفاق العام تزايد من سنة 2009 إلى سنة 2012 من 4214.4 إلى 7169.9 مليار دج، لتنخفض في سنة 2013 إلى 6092.1 مليار دج وارتفعت مجددا سنة 2014 إلى 6980.2 مليار دج.

أما نفقات التسيير فشهدت أيضا تغير من سنة لأخرى صعودا ونزولا، حيث أعلى قيمة كانت في سنة 2012 بلغت 2234.0 مليار دج وأقل قيمة سنة 2010 بلغت 1829.0 مليار دج، ثم ارتفعت

بعد ذلك في سنة 2014 لمبلغ 2493.9 مليار دج، وأخيرا شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا في الفترة (2009-2012) من 2293.5 مليار دج إلى 4935.9 مليار دج، وانخفضت سنة 2013 إلى 4204.3 مليار دج لترتفع في سنة 2014 إلى 4486.3 مليار دج، وبصفة عامة الارتفاع في النفقات العامة سببه السياسة المالية التوسعية المتبعة في هذه السنوات إضافة إلى الزيادة المستمرة في حاجيات السكان تبعا للزيادة في النمو الديمغرافي، أما سبب تزايد الإنفاق سنة 2012 راجع إلى انتهاج سياسة مالية توسعية لشراء السلم بعد ثورات الربيع العربي المتبناة في العديد من الدول العربية.

الجدول رقم(3-4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

مليار دج

السنة	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة
2014	4486.3	2493.9	6980.2
2015	4617.0	3039.3	7656.3
2016	4591.4	2792.2	7383.6
2017	4757.8	2631.5	7389.3
2018	4043.3	4584.4	8627.7

المصدر: بنك الجزائر والجريدة الرسمية لسنة 2018.

الشكل رقم (3-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

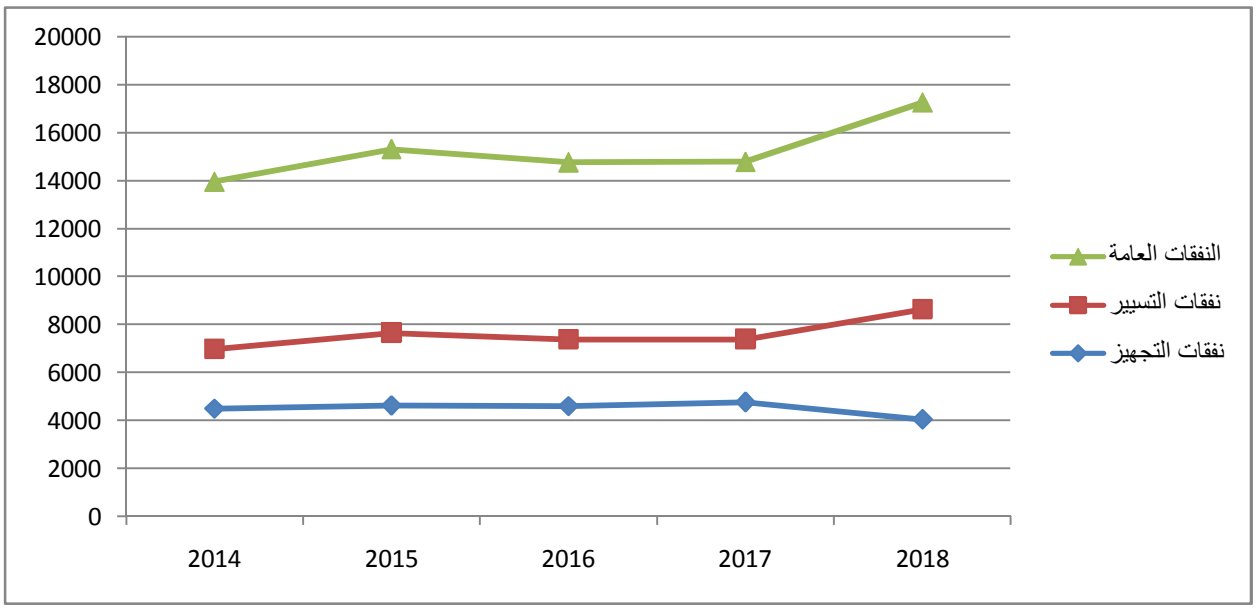

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من الجدول رقم (3-4) والمنحنى رقم (3-2) نلاحظ أن فترة الدراسة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018 شهدت تذبذب في النفقات العامة، حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 7656.3 مليار دج أي ارتفعت بنسبة 46.1% مقابل 40.6% في سنة 2014 في وضع اتسم بانخفاض في القيمة الإجمالية للناتج المحلي، ثم انخفضت بعدها في السنتين الموالیتین لتصل لـ 7383.6 مليار دج و7389.3 مليار دج على التوالي وكان هذا الانخفاض في سنة 2016 بنسبة 3.6% وتسببت نفقات التسيير بـ 90% في هذا الانخفاض، ثم في 2017 كان هناك استقرار نسبي في النفقات الكلية للميزانية إذ لم ترتفع سوى بـ 1.3% نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في نفقات التجهيز على الرغم من انخفاض نفقات التسيير بـ 3.0%، وبالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي انخفضت النفقات الكلية في 2017 إلى 39.1% مقابل 41.9% في سنة 2016، ثم ارتفعت بعد ذلك النفقات العامة في سنة 2018 وصلت لـ 8627.7 مليار دج؛ وكان السبب في هذا الارتفاع راجع إلى انتهاء فترة تسقيف النفقات عند 7000 مليار دج والتي امتدت خلال الفترة من 2015 إلى 2017، إضافة إلى الارتفاع الطفيف في أسعار المحروقات سنة 2018، والعامل السياسي المتمثل في اقتراب الانتخابات الرئاسية 2019، وكما هو متعارف عليه أنه في جميع البلدان تقريبا حتى المتقدمة منها أن الحكومات تقوم بإتباع سياسات مالية ونقدية توسعية قبل الانتخابات من أجل كسب الأصوات.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فهي الأخرى شهدت تغير ملحوظ في فترة الدراسة كانت بداية من سنة 2015 بقيمة 3039.3 مليار دج؛ أي ارتفعت بنسبة 2.7% مقابل ارتفاعها بنسبة 8.8% في سنة 2014، ثم انخفضت في سنتي 2016 و2017 ل 2792.2 مليار دج و2631.5 مليار دج على التوالي؛ ويمكن اعتبار الانخفاض الحاصل في سنة 2016 شبه استقرار حيث كانت نسبة الانخفاض (-0.5%)، ثم عادت من جديد للارتفاع سنة 2017 بنسبة 3.8% يرجع هذا الارتفاع كليا إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية (167.9 مليار دج) والفوائد على الدين العمومي التي انتقلت من 46.8 مليار دج سنة 2016 إلى 154.0 مليار دج سنة 2017، وبالمقابل انخفضت نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين بـ 35.4% و 1.2% على التوالي، وارتفعت بعد ذلك نفقات التسيير في 2018 بلغت ما قيمته 4584.4 مليار دج.

ولقد اعتمدت الجزائر منذ سنة 2001 على مجموعة من الخطط التنموية لدعم النمو الاقتصادي وركزت في خططها هذه على نفقات التجهيز، وقد شهدت هذه النفقات تطورا من سنة لأخرى

صعودا ونزولا فكانت قيمتها في سنة 2015 بـ 4617.0 مليار دج أي أنها ارتفعت ب 32.2% سنة 2014 واستمرت بارتفاعها في سنة 2015 بوتيرة 21.5%؛ ونتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية التي بلغت 34.0% إضافة إلى قطاع السكن بنسبة 20.3%، ثم انخفضت في سنة 2016 بقيمة 25.6 مليار دج حيث بلغت 4591.4 مليار دج؛ وكان هذا الانخفاض بنسبة (8.1-%) بسبب الانخفاض في كل نفقات التجهيز ماعدا بند نفقات أخرى خاصة الانخفاض الكبير في كل من قطاع المناجم والطاقة وكهربة وتوزيع الغاز، حيث كانت في 2015 بـ 3.8% وفي 2016 بنسبة 0.97% إضافة إلى قطاع السكن الذي انخفض بقيمة 4.6% وأيضا قطاع الفلاحة والموارد المائية بنسبة 2.8%، ثم في سنة 2017 ارتفعت لقيمة 4757.8 مليار دج وفي هذه السنة تجاوز مستوى نفقات التسيير ونفقات التجهيز المصروفة فعلا مستواها المدرج في الميزانية بـ 103.6% و114.8% على التوالي، بينما من المعتاد أن المصروفات لا تتجاوز النفقات المدرجة في الميزانية؛ ترجع هذه التجاوزات خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز لمؤخرات الدفع بموجب سنة 2016 والمصروفة في سنة 2017، وكانت هناك زيادة أو شبه استقرار في مختلف القطاعات ماعدا قطاع السكن الذي ارتفع إلى 20.4% بينما كان 15.7% في سنة 2016 وهذا الارتفاع كان رغم انخفاض بقيمة (7.2-%) في بند نفقات أخرى، ونزلت نفقات التجهيز بعد ذلك ل 4043.3 مليار دج سنة 2018.

والملاحظ بين المقارنة هو وبالرغم من أن الحكومة الجزائرية اتبعت سياسة مالية انكماشية إضافة إلى تسقيفها للإنفاق إلا أنه لم يحدث تغير كبير، فالنفقات العامة بقيت تتزايد من سنة لأخرى ويمكن اعتبار السبب في ذلك إلى أن النفقات تتميز بالتزايد نتيجة زيادة عدد السكان ومتطلباتهم.

المطلب الثالث: إصلاحات السياسة المالية في جانب النفقات (ترشيد الإنفاق)

تسعى الجزائر في ترشيد نفقاتها العامة خاصة مع تراجع أسعار المحروقات في الفترة الراهنة في الأسواق العالمية والتي تعتمد عليها بنسبة كبيرة في تسيير ميزانياتها، مما يتطلب عملية ترشيد للنفقات تتناسب مع هذه الوضعية في جميع القطاعات[1].

[1] يوسف قروج، فتيحة قصاص، **عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 181، 182.

وعليه فإن أولى خطوات التقشف تكون خاصة بالحكومة الجزائرية أين قلصت من المخصصات السنوية للقطاعات الوزارية بـ25 %، وأمرت بالخفض التدريجي للعلاوات والمنح المرتبطة بالرواتب، كما طالت إجراءات التقشف تقليص إيفاد البعثات التكوينية إلى الخارج بمختلف القطاعات الوزارية.

واتسع التقشف المعتمد من طرف الحكومة ليشمل تقليص ميزانيات قطاع التعليم بما فيها الجامعات بـ25%، إلى جانب منع عمال الإدارة من الاستفادة من التربصات والتكوين في الخارج، ومن جهة أخرى تراجعت رواتب موظفي الصحة وتراجعت الحكومة عن فتح مسابقات التوظيف في قطاع الدفاع[1].

كما شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای والمستشفيات)، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العمومي وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد السن الـ 60[2].

وبالنظر إلى الواقع يلاحظ حالة من اليأس والإحباط لدى الأفراد نتيجة إجراءات التقشف التي وضعتها الحكومة، حيث أن المواطن الجزائري لم يستفد من مرحلة البحبوحة المالية فكيف له أن يستفيد من مرحلة التقشف[3].

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

الإيرادات العامة هي من أدوات السياسة المالية التي يُلبى بها متطلبات المواطنين. في هذا المبحث سنتحدث عن تقسيمات الإيرادات العامة وتطورها ومقارنتها بين فترة التقشف مع فترة البحبوحة المالية، إضافة إلى الإصلاحات التي اعتمدت من أجل زيادة الإيرادات ومواجهة مشاكل الأزمة البترولية.

المطلب الأول: تقسيمات الإيرادات العامة في الجزائر

تقسم الإيرادات العامة في الجزائر إلى:

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛

---

[1] براهامي نوال، بوسعيدي حياة، **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة بجاية، 2018، ص 50.

[2] رابح بحشاشي، فؤاد بوفطيمة، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2018، ص 457.

[3] براهامي نوال، بوسعيدي حياة، **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص 50.

- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- ✓ التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة وفق التشريع المعمول به[1].

وبالنظر لهذه التقسيمات يمكن تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر إلى[2]:

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية أو الجبائية

أولا: الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية.

ثانيا: حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، كطوابع جوازات السفر.

ثالثا: الضرائب غير المباشرة: تتكون من الضرائب على الاستهلاك، لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب.

رابعا: الضرائب على رقم الأعمال: هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك كونها تفرض على مجموع الموارد الاستهلاكية.

خامسا: الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد.

سادسا: الجباية البترولية: تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز بالإضافة إلى الضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث، الاستغلال والنقل عبر القنوات.

سابعا: الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية أو إدارية.

الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية

أولا: مداخيل أملاك الدولة

1- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة نقل ملكيتها لطرف أخر عن طريق التنازل.

---

[1] المادة 11 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

[2] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016، ص ص 162، 163.

2- مداخيل الاستغلال: تتحصل هذه المداخيل من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين)، أكانو خواص أو عموميين.

ثانيا: التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة

1- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية؛

2- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة (مثل النشاطات المصرفية)؛

3- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

ثالثا: أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد يقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

ويمكن توضيح هيكلة الإيرادات العامة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): توزيع الإيرادات العامة في الجزائر لسنة 2018.

إيرادات الدولة	المبالغ بآلاف دج
1 الموارد العادية	
1.1. الإيرادات الجبائية	
201.001. حواصل الضرائب المباشرة	1344137000
201.002. حواصل التسجيل و الطابع	103123000
201.003. حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1074977000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	491558000
201.004. حواصل الضرائب غير المباشرة	8000000
201.005. حواصل الجمارك	339539000
المجموع الفرعي 1	**2869776000**
2.1. الإيرادات العادية	
201.006. حاصل دخل أملاك الدولة	27000000
201.007. الحواصل المختلفة للميزانية	78000000
201.008. الإيرادات النظامية	20000
المجموع الفرعي 2	**105020000**
3.1. الإيرادات الأخرى	
الإيرادات الأخرى	1100000000

المجموع الفرعي 3	**1100000000**
مجموع الموارد العادية	4074796000
2 الجباية البترولية 201.011 الجباية البترولية	2349694000
المجموع العام للإيرادات	**6424490000**

المصدر: الجريدة الرسمية المتضمنة قانون المالية لسنة 2018.

من الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن الجباية العادية جاءت في المرتبة الأولى كأكبر إيراد، تليها الجباية البترولية بفارق بسيط نوعا ما، وهذا تطور ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة التي سيطرت فيها الجباية البترولية على الإيرادات.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

في هذا المطلب سنجري دراسة تحليلية مقارناتية بين سنوات السياسة المالية الانكماشية والسياسة المالية التوسعية التي تميزت بها الإيرادات العامة الجزائر.

الجدول (3-6): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

مليار دج

السنة	الجباية البترولية	سعر برميل البترول بملايين الدولارات	إيرادات خارج المحروقات	الإيرادات العامة
2009	2412.7	62.2	1259.4	3672.9
2010	2905.0	80.2	1470.2	4379.6
2011	3979.7	112.9	1723.7	5703.4
2012	4184.0	111.0	2227.2	6411.3
2013	3678.1	109.5	2262.8	5940.9
2014	3388.3	100.2	2330.6	5719.0

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل رقم(3-3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

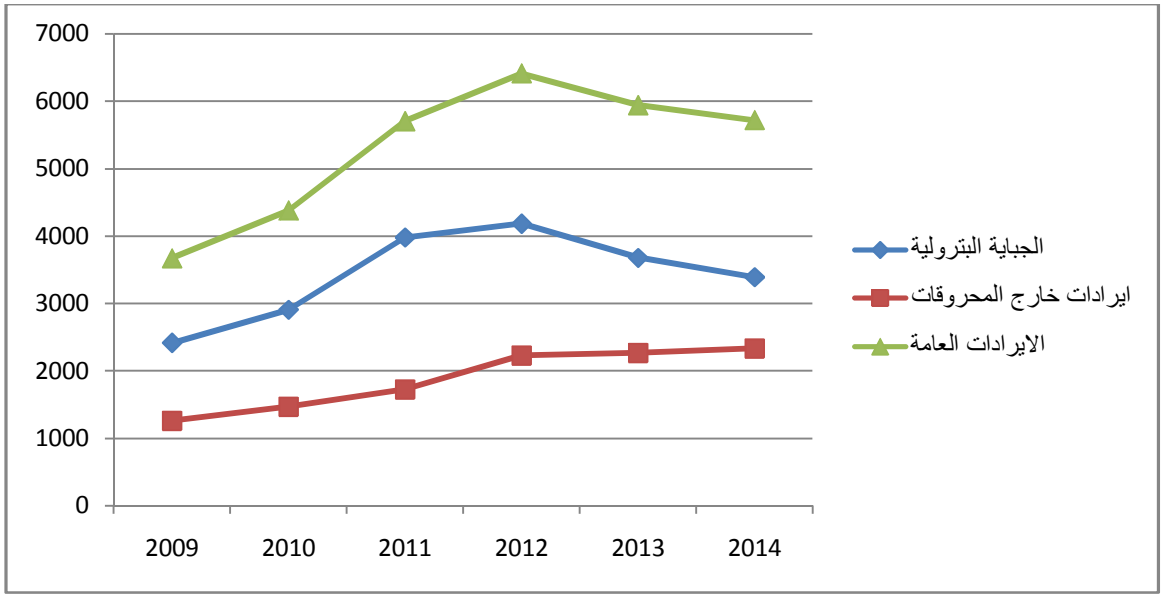

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

وكما ذكرنا سابقا كانت تعتمد الجزائر في هذه الفترة على سياسة مالية توسعية نتيجة الإيرادات العامة المتزايدة من سنة لأخرى، مثلا ارتفعت من سنة 2009 إلى سنة 2012 بقيمة 3672.9 و6411.3 مليار دج على التوالي، ثم انخفضت في سنتي 2013 و2014 لـ5940.9 و5719.0 مليار دج؛ وكان هذا الارتفاع عائد إلى إيرادات المحروقات التي هي الأخرى ارتفعت من سنة 2009 إلى سنة 2012 بقيمة 2412.7 و4184.0 مليار دج، وهذا الارتفاع عائد لأسعار البترول التي ارتفعت من 62.2 مليون دولار سنة 2009 إلى 111.0 مليون دولار سنة 2012، ثم في سنة 2013 انخفضت لقيمة 109.5 مليون دولار مقابل 3678.3 مليار دج كإيراد، ثم في 2014 ارتفع سعر البترول إلى 100.2 مليون دولار بمقابل 3388.3 مليار دج كإيراد، ليحدث الانخفاض الحاد في البترول في نهاية سنة 2014. أما الإيرادات خارج المحروقات فشهدت ارتفاع مستمر من 1259.4 مليار دج سنة 2009 إلى 2330.6 مليار دج سنة 2014.

الجدول رقم (3-7): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

مليار دج

السنة	الجباية البترولية	سعر برميل البترول بملايين الدولارات	إيرادات خارج المحروقات	الإيرادات العامة
2014	3388.3	100.2	2330.6	5719.0
2015	2373.5	53.1	2729.6	5103.1
2016	1781.1	45.0	3261.1	5042.2
2017	2372.5	54.1	3810.3	6182.8
2018	2349.6	69.6	4074.7	6424.4

المصدر: بنك الجزائر والجريدة الرسمية لسنة 2018.

الشكل رقم (3-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

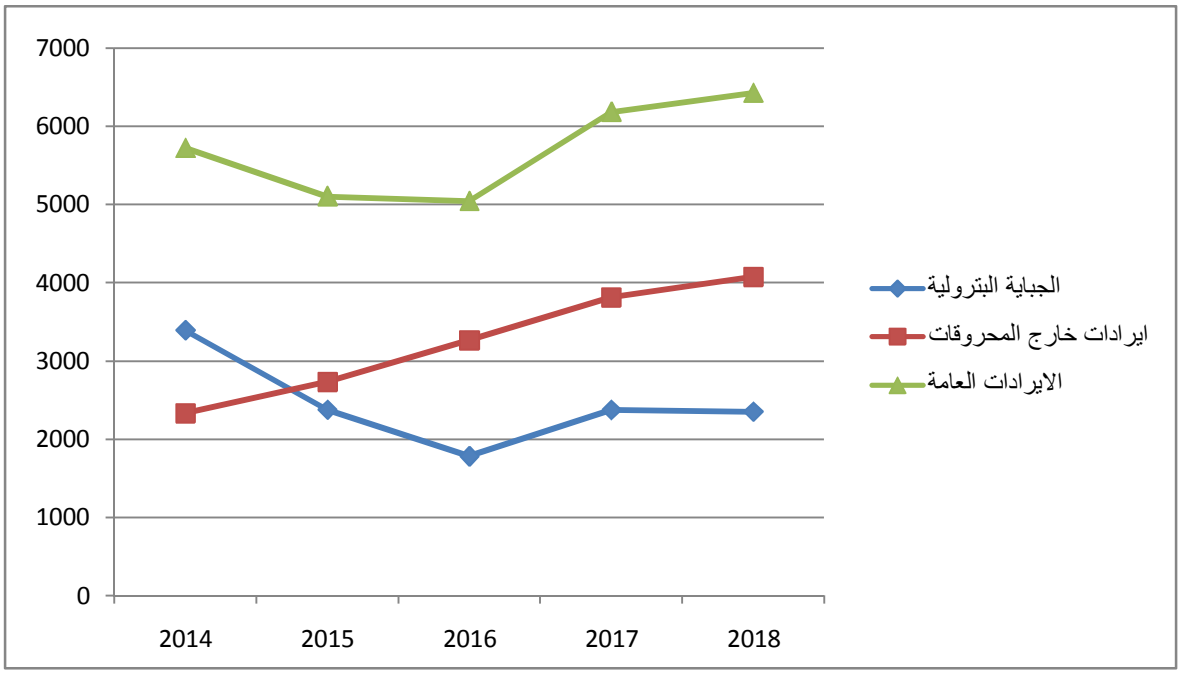

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (3-7) والمنحنى رقم (3-4) نلاحظ أن الإيرادات العامة انخفضت في السنتين الأوليتين من فترة الدراسة؛ حيث كانت في 2015 بقيمة 5103.1 مليار دج أي أن الإيرادات انخفضت من 2014 إلى 2015 بنسبة (-11.1%) ، وفي سنة 2016 كانت بقيمة 5042.2 مليار دج أي أنها انخفضت بنسبة (-1.2%) وتجسد شبه الاستقرار هذا في إجمالي إيرادات الميزانية

على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات لترتفع بعدها سنة 2017 و2018 لمبلغ 6182.8 و6424.0 مليار دج على التوالي، وكان سبب الارتفاع سنة 2017 تبعا لارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55% والإيرادات خارج المحروقات بـ45% وذهب ما قيمته 309.8 مليار دج أي 64.3% إلى أرباح بنك الجزائر.

أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات بلغت 2729.6 مليار دج سنة 2015 أي أنها ارتفعت من 3.1% سنة 2014 إلى 16.2% سنة 2015، وكانت مساهمة الإيرادات خارج المحروقات بنسبة 53.5% مقابل 41% سنة 2014، وتشكل العناصر الضريبية مورد جد معتبر للمداخيل الكامنة والتي يمكن أن تساهم في ضمان قابلية استمرار المالية العامة، حيث أن الضرائب على المداخيل ارتفعت من 42.1% سنة 2014 إلى 43.9% سنة 2015 مع انخفاض طفيف في الضرائب الأخرى، وواصلت هذه الإيرادات الارتفاع لكل من سنوات 2016 و2017 و2018 وصلت لـ3261.1 و3810.3 و4074.7 مليار دج على التوالي. وعرفت الإيرادات خارج المحروقات زيادة بقيمة 14.5%؛ ويعود هذا الارتفاع إلى الإيرادات غير الضريبية المتمثلة في مجملها في أرباح بنك الجزائر حيث انتقلت هذه الأرباح من 610 مليار دج في سنة 2016 إلى 920 مليار دج في سنة 2017، وشهدت الإيرادات الضريبية ارتفاع بنسبة 2.3% في سنة 2016 مقابل 12.6% في 2015؛ هذا النمو البطيء كان بسبب الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات والانخفاض في الإيرادات الجمركية، ثم استمر الارتفاع في الإيرادات الضريبية في سنة 2017 بشكل شبه مستقر بلغت فيه الضرائب على المداخيل نسبة 46.4% مع انخفاض في الضريبة الجمركية.

وفيما يخص الجباية البترولية أو ما يعرف بإيرادات المحروقات فقد شهدت تذبذب من سنة لأخرى، كان هذا التذبذب تبعا لما شهدته أسعار البترول من انخفاض حاد، حيث بدأت الأسعار بالهبوط مع نهاية سنة 2014، ثم مع بداية سنة 2015 وصل سعر برميل البترول إلى قرابة النصف وصل إلى 53.1 مليون دولار مقابل 2373.5 مليار دج كإيراد من الجباية البترولية؛ أي انخفضت إيرادات المحروقات في 2015 بـ 30% مقابل 7.9% سنة 2014، وأصبحت الضريبة البترولية لا تمثل إلا 1.4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية لسنة 2015 مقابل 2.15 مرة في سنة 2014، ثم واصل سعر برميل البترول الانخفاض في سنة 2016 لـ 45.0 مليون دولار مقابل 1781.1 مليار دج إيراد وكان هذا الانخفاض بنسبة 25%، ثم في سنة 2017 ارتفع سعر البترول إلى 54.1 مليون دولار وبالتالي ارتفع إيراد المحروقات لـ2372.5 مليار دج وبنسبة 33.2% وهذا الارتفاع حدث رغم

الانخفاض في حجم القيمة المضافة لقطاع المحروقات ب 3%، كما عرفت إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية تزايد لتبلغ 38.4% في 2017 مقابل 34.9% في 2016 وهي النسبة التي عرفت فيها أدنى نسبة منذ سنة 1997، وفي سنة 2018 كان هناك انخفاض طفيف بقيمة 2349.6 مليار دج.

المطلب الثالث: إصلاحات السياسة المالية في جانب الإيرادات

اعتمدت الحكومة الجزائرية لمواجهة التقشف إجرائين في جانب الإيرادات الجانب الأول متمثل في الإصلاح الضريبي والجانب الثاني تمثل في تخفيض قيمة العملة.

الفرع الأول: الإصلاح الضريبي

أهم إجراء إتخد في هذا الجانب كان متمثل في رفع نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 19%، وكان هذا حسب المادة 26 من قانون المالية لسنة 2017 "يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%"[1].

كما ارتفع المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 9% حسب المادة 27 من نفس السنة "يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة ب 9%"[2]، وهي مطبقة على مجموعة من المنتجات فقط.

كما تضمنت هذه الفترة بعض التعديلات نذكر منها[3]:

ارتفعت أسعار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض السلع كالتبغ، أين تم رفع سعر الضريبة الداخلية على الاستهلاك على التبغ البني من 1.040 دج/كغ إلى 1.240 دج/كغ، والتبغ الأبيض من 1.260 دج/ كغ إلى 1.760 دج/كغ، والسيقار من 1.740 دج/كغ إلى 2.470 دج/ كغ، كما تم الإبقاء على نسبة الإرتفاع النسبية بـ10% لكل علبة سجائر والسيقار حيث ارتفع الثمن بحوالي 5 دج للسجائر و20 دج للسيقار باحتساب الرسم على القيمة المضافة.

ولقد تم رفع الضريبة على المواد البترولية بالنسبة للوقود بـ1 دج للمازوت، 3 دج بالنسبة للفئات الثلاث من البنزين (عادي، ممتاز، بدون رصاص)، ويقدم الأثر الضريبي (ضريبة القيمة المضافة والرسوم على المنتجات النفطية) كالتالي:

---

(1) المادة 26 من القانون 14/16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

(2) المادة 27 من القانون 14/16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

(3) رابح بحشاشي، فؤاد بوفطيمة، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 469، 470.

- ✓ بالنسبة لزيت الغاز انتقلت الأسعار في المحطات من 18.76 إلى 20.23 دج للتر، وبهذا يكون أثر ضريبي قيمته 1.47 دج؛
- ✓ وفيما يخص الأنواع الثلاثة من البنزين (عادي، ممتاز، والخالي من الرصاص) انتقلت الأسعار على مستوى المحطات من 28.45 إلى 32.47 دج للتر بالنسبة للبنزين العادي، ومن31.42 إلى 35.49 دج للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، ومن 31.02 إلى 35.08 دج للبنزين الخالي من الرصاص، وبهذا يكون أثر ضريبي قيمته 4 دج.

كما تم رفع نسبة الضريبة المطبقة عن الشحن بالدفع المسبق للهاتف النقال من 5 إلى 7%.

بالإضافة إلى حقوق الطابع الجبائي المطبقة على جواز السفر البيومتري العادي الصادر في الجزائر أو لصالح أفراد الجالية الوطنية في الخارج. بالإضافة إلى الجوازات الإستعجالية تبقى دون تغيير أيا كان عدد الصفحات، مع تطبيق حق لطابع خاص بالإجراءات المستعجلة في إصدار جوازات السفر خلال مدة أقصاها 5 أيام سيخضعون لحق خاص الذي تم تحديد رسومه كالتالي:

- ✓ 25000 دج بالنسبة لجوازات ب 28 صفحة صادرة في أجال لا تتجاوز 5 أيام بناءا على طلب من المواطن؛
- ✓ 60000 دج لجواز 48 صفحة صدر خلال مدة لا تتجاوز 5 أيام بناءا على طلب من المواطن؛
- ✓ 10000 دج في حالة ضياع جواز سفر بالنسبة لأفراد الجالية المقيمين بانتظام أو المتوجهين نحو الخارج.

الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة

استخدمت الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل زيادة العائدات من قطاع المحروقات، وهذا مخالف للحكمة التقليدية المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة، حيث أن الهدف من تخفيض قيمة العملة هو زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي تحسين الميزان التجاري. وقد اتبعت الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار في العديد من المرات تطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، وفقًا لهذا الأخير سنة 2017، "من شأن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أن يساهم في الحد من الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي التخفيف من آثار المرض الهولندي، وسيؤدي ذلك أيضًا إلى زيادة عائدات المحروقات بالعملة المحلية وبالتالي المساعدة في تقليل الضغط على الميزانية العامة"[1]. فبعد انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار خلال 2014 و2016 دون إعلان رسمي من طرف بنك الجزائر بأكثر من 30 في المائة.

[1] - Greg Auclair, Andrew Jewell, Moez Souissi, and Racheeda Boukezia, Financing Fiscal Deficits, IMF Country Report No. 17/142, (2017), P 57.

المبحث الثالث: مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

تعتبر الموازنة العامة من أدوات السياسة المالية لكن في نفس الوقت مؤشر من مؤشرات التوازن الداخلي، إضافة إلى معدلات البطالة والتضخم وبهم يتم قياس ما مدى نجاعة السياسة المالية في البلاد.

المطلب الأول: الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

إن الموازنة العامة بدوريها كأداة للسياسة المالية وكمؤشر تخضع لقواعد وأسس متفق عليها في إعدادها وتنفيذها، وقد أقر المشرع الجزائري هذه القوانين وسعى من أجل المحافظة على توازن الموازنة، وهذا ما لم يتحقق في سنوات الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر

"تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

وعرفت الموازنة العامة على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"[2].

تقوم الموازنة العامة على مجموعة من المبادئ المتمثلة في التشريع الجزائري فيما يلي:

أولا: مبدأ الشمولية: تطرق له القانون 17/84 في المادة 8، "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات، وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال الآتية:

- ✓ الميزانيات الملحقة؛
- ✓ الحسابات الخاصة للخزينة؛
- ✓ أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الإعتمادات[3].

ويمكن القول أن مبدأ الشمولية ومبدأ عدم التخصيص مكملين لبعضهما البعض.

ثانيا: مبدأ وحدة الموازنة: كما ذكرنا سابقا مبدأ وحدة الميزانية هي أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة، إلا أنه هناك استثناءات:

---

[1] المادة 6 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

[2] المادة 3 من القانون 21/90، المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[3] المادة 8 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

1- **الميزانية الملحقة:** نص القانون 17/84 في المادة 44-45 أن هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بشخصية معنوية ملحقة عن شخصية الدولة، فتعتمد هذه الأخيرة منحها موازنة تلحق بالموازنة العامة مثل: الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات.

2- **الحسابات الخاصة بالخزينة:** صنف قانون 17/84 هذه الحسابات إلى الحسابات التجارية وحسابات التخصيص الخاص وحسابات التسبيقات وحسابات القروض وحسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كمساعدات الدول[1].

ثالثا: مبدأ سنوية الموازنة: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدينة بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي"[2].

رابعا: مبدأ توازن الموازنة: وهي أن يكون جانب الإيرادات العامة يساوي جانب النفقات العامة، لكن في حالة الجزائر وفي فترة الدراسة فالموازنة العامة شهدت عجز مستمر.

الفرع الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

شهدت الموازنة العامة عجزا طوال سنوات الدراسة رغم أنها كانت تعتمد على سياسة مالية توسعية في الفترة (2009-2014).

الجدول رقم(3-8): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الموازنة العامة
2009	3672.9	4214.4	-541.5
2010	4379.6	4512.8	-133.2
2011	5703.4	5731.4	-28.1
2012	6411.3	7169.9	-758.6
2013	5940.9	6092.1	-151.2
2014	5719.0	6980.2	-1261.2

المصدر: بنك الجزائر.

[1] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)**، مرجع سابق، ص169.

[2] المادة 3 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

الشكل رقم (3-5): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

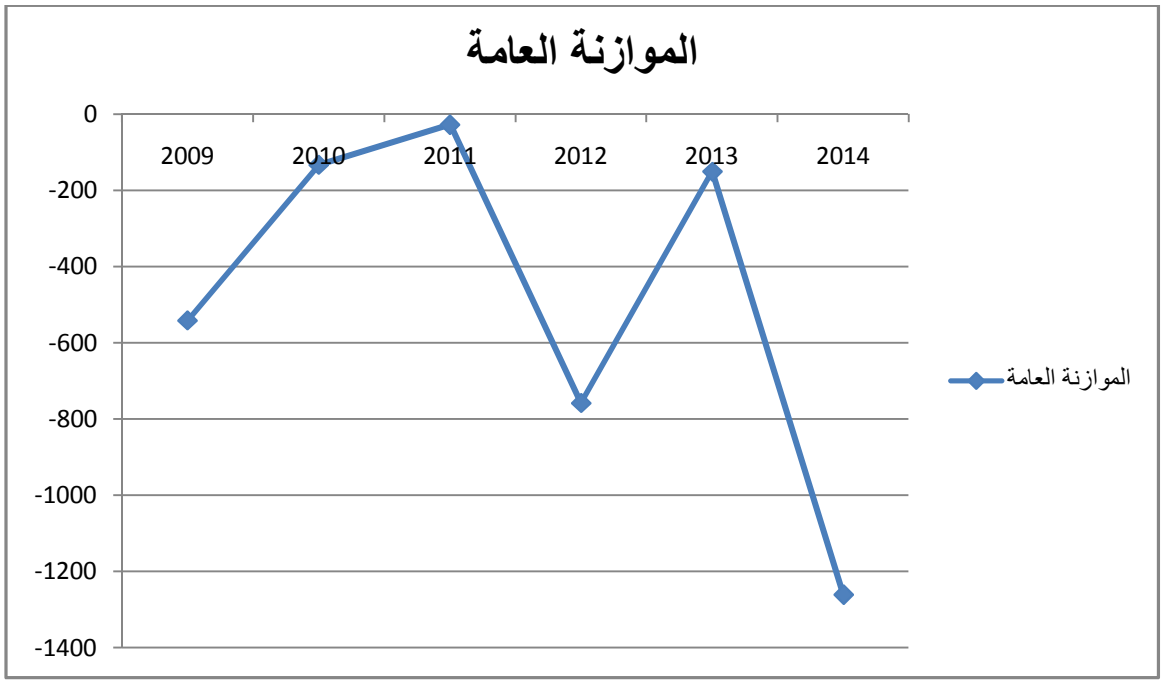

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (3-8) والمنحنى رقم (3-5) نلاحظ أن هناك ضعف هيكلي في الموازنة العامة للجزائر على مدار فترة من 2009 إلى 2014؛ وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف مساهمة الجباية العادية وارتفاع حصيلة النفقات، وأيضا انخفاض الإيرادات العامة سنة 2009 التي تزامنت مع انخفاض تحصيلات الدولة من الجباية البترولية، حيث قدر هذا العجز ب 541.5 مليار دج، ثم انخفض ليصل إلى 133.2 مليار دج سنة 2010، واستمر هذا العجز بالانخفاض ليصل إلى أدنى مستوياته لتحقق الميزانية عجز يقدر بـ 28 مليار دج سنة 2011، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث عاد الارتفاع مباشرة وبشكل سريع خلال سنة 2012 ليسجل أعلى عجز خلال هذه المرحلة ليصل إلى 758.6 مليار دج، ثم انخفض سنة 2013 و2014 وصل إلى 151.2 و1261.2 مليار دج على التوالي؛ ويعود هذا الارتفاع والانخفاض الملحوظ خلال فترة الدراسة في حصيلة الموازنة العامة بشكل كبير إلى حصيلتها من الجباية البترولية والتي تعتبر المؤشر الأكثر تأثيرا في حصيلة الإيرادات الجزائرية.

الجدول رقم(3-9): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الموازنة العامة
2014	5719.0	6980.2	-1261.2
2015	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	5042.2	7383.6	-2341.4
2017	6182.8	7389.3	-1206.5
2018	6424.4	8627.7	-2203.3

المصدر: بنك الجزائر والجريدة الرسمية لسنة 2018.

الشكل رقم (3-6): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

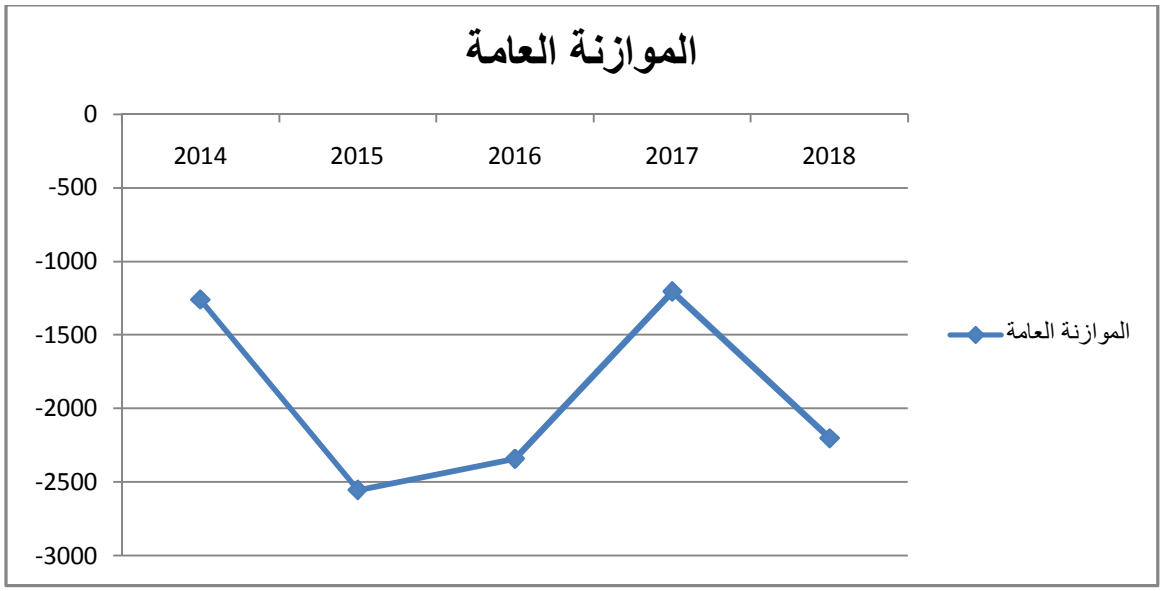

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (3-9) والمنحنى رقم (3-6) نلاحظ أن الموازنة العامة الجزائرية مرت بمرحلة جد متدهورة خلال السنوات من 2015 إلى 2018، حيث سجلت أعلى مستويات من العجز في هذه المرحلة، فقد سجلت عجزا يقدر ب 2553.2 مليار دج سنة 2015 وهو اكبر عجز سجل في الميزانية العامة للدولة في فترة الدراسة؛ وذلك راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة من الجباية البترولية وانخفاض قيمة البرميل الواحد للبترول بالإضافة إلى ضعف النمو في الإيرادات خارج

المحروقات المحقق في هذه الفترة إضافة إلى زيادة النفقات العمومية، وكان هذا العجز بنسبة 15.4% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.3% في سنة 2014، كما أن قيمة تدفق الادخار العمومي (الإيرادات – نفقات التسيير) 9.5% في سنة 2015 مقابل 21.7% سنة 2014، ثم هذا العجز انخفض ليصل إلى 2341.4 مليار دج سنة 2016 بنسبة 13.5% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، ونتج هذا التراجع الطفيف للعجز في سنة 2016 في مجمله تقريبا عن انخفاض نفقات التجهيز العمومية وبلغ تدفق الادخار العمومي 450.8 مليار دج بنسبة 9.8%، ثم واصل هذا العجز تراجعه ليصل إلى غاية 1206.5 مليار دج سنة 2017 بنسبة 6.4% من إجمالي الناتج المحلي، ونتج هذا الانخفاض المعتبر في العجز الميزاني عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية أساسا إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية، إلا أن هذا التراجع لم يستمر وعاود الارتفاع ليصل إلى 2203.3 مليار دج سنة 2018؛ وهذا العجز بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول وارتفاع حصيلة النفقات خاصة التسييرية منها، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف الموجهة لضمان الموارد اللازمة بالنسبة للدولة لإنهاء مشاريع التجهيز والنفقات المتكررة الناجمة عنها، وأيضا صعوبة التحكم في هذه النفقات التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

ولقد تم تمويل العجز في الموازنة العامة لكل من سنتي 2014 و2015 باقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات الذي وبعد الاقتطاع أصبح هذا الصندوق يحتوي على مبلغ 2072.2 مليار دج، وفي 2016 تم تمويل العجز أيضا من نفس الصندوق إضافة إلى لجوء الخزينة العمومية للتمويل بالقرض الوطني، ثم ومع عجز سنة 2017 تم استنفاذ كل ما تبقى من صندوق ضبط الإيرادات إضافة إلى تمويل العجز من التمويل المصرفي خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

المطلب الثاني: البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

تعاني الجزائر على غرار أغلبية دول العالم من ظاهرة البطالة، وقد تطورت من سنة لأخرى وكانت لها أسبابها الخاصة في ذلك، وهذا ما سنتحدث عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر

من بين أسباب البطالة في الجزائر نذكر[1]:

[1] بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2010)**، مرجع سابق، ص ص 203، 204.

✓ أحد الأسباب المهمة والتي فاقمت أزمة البطالة؛ التدهور في الوضع السياسي وما ترتب عنه من تدهور كبير للوضع الأمني وما أعقبه من تدمير للمؤسسات العمومية وممتلكات الدولة وما نجم عنه من التخلي بنسبة كبيرة من العمالة عن قطاع مهم وهو القطاع الزراعي، والذي كان يمتص حجم هائل من اليد العاملة مما تسبب في النزوح الريفي بشكل غير طبيعي والتخلي عن آلاف الهكتارات الفلاحية الذي أصبح أصحابها عاطلين في المدن.

✓ ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تفاقم أزمة البطالة في بداية الإصلاح وذلك نتيجة برامج متعددة أدت إلى حل المؤسسات الاقتصادية وخوصصتها.

✓ العامل الديمغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديمغرافي مرتفع بلغ 35 مليون نسمة سنة 2009، وتزايد من سنة لأخرى لـ 37 مليون نسمة سنة 2011، و38 مليون نسمة سنة 2013، حتى وصل إلى 42.2 مليون نسمة سنة 2018.

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

كما ذكرنا سابق سنقوم بمقارنة البطالة في الجزائر بين السنوات التي اعتمد فيها على السياسة المالية التوسعية مع السنوات المعتمد فيها على السياسة المالية الانكماشية.

الجدول رقم(3-10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة	%10.2	10%	10%	11%	9.8%	%10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم(3-7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

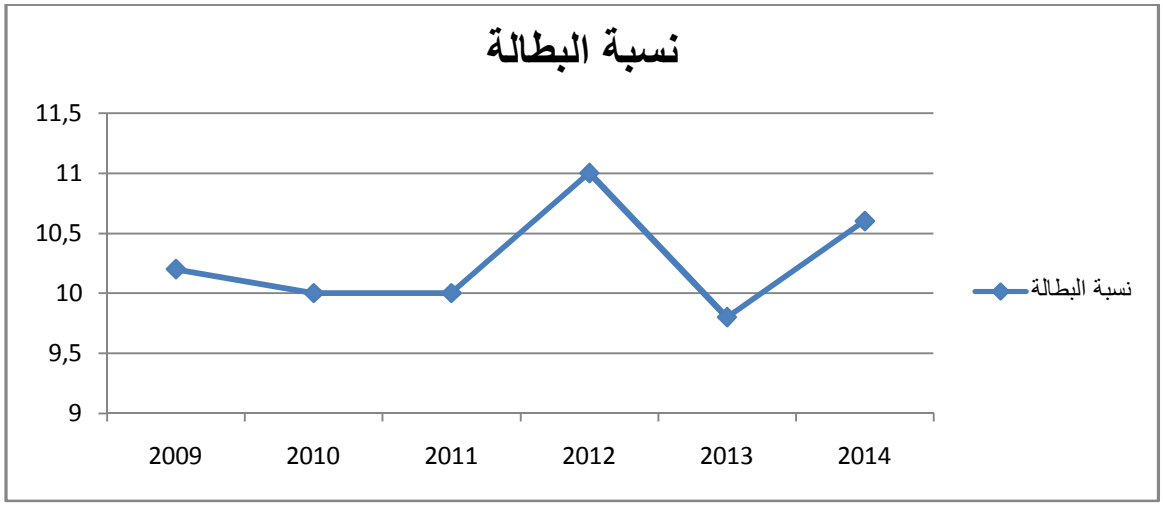

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (3-10) والمنحنى رقم (3-7) نلاحظ أن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 اتصفت بنوع من الثبات، حيث بلغت نسبة البطالة حوالي 10% في حين أصبح معدل البطالة سنة 2012 المعروفة بإتباع الحكومة الجزائرية لسياسة مالية جد توسعية من أجل تجنب وصول ثورات الربيع العربي إليها وصلت إلى نسبة 11%، ثم بعدها انخفضت معدلات البطالة خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 9.8% سنة 2013، وهو مؤشر ايجابي في سوق العمل لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال هذا نتيجة الارتفاع المشهود في أسعار البترول، إلا انه سرعان ما تراجع سنة 2014 ما خلف وراءه ارتفاعا محسوسا في نسبة معدل البطالة حيث وصل إلى 10.6%، وإضافة إلى انخفاض أسعار البترول وبداية تبني الحكومة الجزائرية لسياسات تخفيض الإنفاق خاصة تجميد التشغيل في القطاع العمومي هناك عامل أخر تمثل في كثرة طالبي الشغل من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد.

الجدول رقم(3-11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة البطالة	%10.6	%11.2	%10.5	%11.7	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم(3-8): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

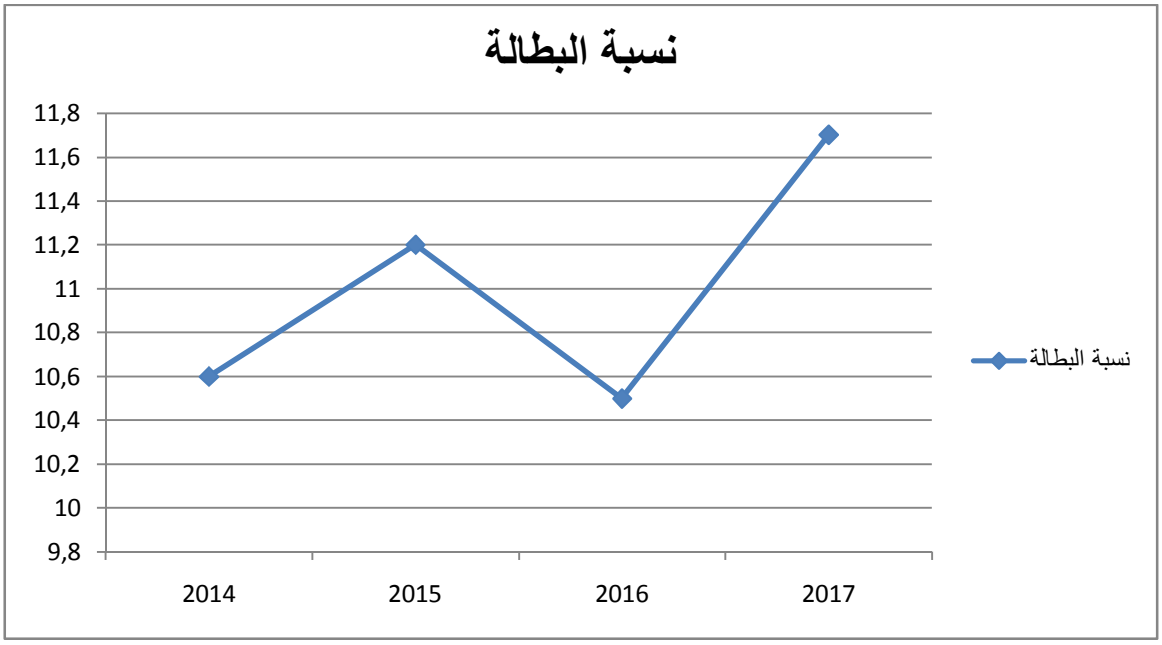

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم (3-11) والمنحنى رقم (3-8) نرى أن نسبة البطالة في الجزائر خلال سنة 2015 بلغت 11.2% ما قدر بقيمة 1.34 مليون بطال، كما قدر عدد البطالون من فئة الشباب لنفس السنة الذين تتراوح أعمارهم من 16 سنة إلى 24 سنة حوالي نصف مليون بنسبة 29.9%، في حين انخفضت خلال سنة 2016 إلى 10.6% ما يقابل 1.27 مليون بطال أما فئة الشباب فرغم الانخفاض مقارنة بسنة 2015 إلا أنها لازالت مرتفعة بـ 26.7%، في هذه الحالة عند النظر إلى هذا التذبذب يمكن القول أن هناك تباينات في معدلات البطالة بالنظر إلى عوامل السن والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها، في حين بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2017 لنسبة 11.7% ما يمثل ارتفاع بنسبة 1.1 % ورغم النمو الطفيف خارج المحروقات إلا أن البطالة ارتفعت مجددا وصلت إلى 1.44 مليون بطال مقابل 28.3% في فئة الشباب، وفي هذه السنوات اعتمدت الحكومة الجزائرية على سياسة تسريح العمال إضافة إلى تخفيض سن التقاعد مع تجميد التوظيف في مختلف القطاعات، وفي سنة 2018 لم تسجل النسبة بعد في الديوان الوطني للإحصائيات لكن من المتوقع أنها ستنخفض وهذا بسبب بعض التحفيزات المقدمة خلال هذه السنة من قبل الحكومة للشباب من أجل التشجيع على خلق مناصب الشغل، وأيضا دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي.

المطلب الثالث: التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

لازم التضخم في الجزائر على مدار سنوات خاصة السنوات الأخيرة، وسنتحدث في هذا المطلب عن أسبابه وتطوره في الفترة (2014-2018) ومقارنته مع الفترة (2009-2014).

الفرع الأول: أسباب التضخم في الجزائر

تتمثل الأسباب التي أدت إلى حدوث التضخم في الجزائر إلى[1]:

أولا: ارتفاع الطلب الكلي: زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعلانات الاستهلاكية الضمنية وارتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية، وسد العجوزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية أي إلى زيادة إصدار النقود، وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري إلى العوامل التالية:

1- الإفراط في الإصدار النقدي: لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينيات أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل

[1] بن البار امحمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية**، مرجع سابق، ص ص 139-147.

الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

2- ارتفاع الأجور: إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية؛ نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور، وفي الجزائر يمثل الأجراء وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع والخدمات، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخولهم المتحصل عليها وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس ضغطا على جانب الطلب، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور، واستجابة الحكومة لمعظم تلك المطالب مما يعني أنه قد يسبب ذلك في اتجاه الأسعار نحو الارتفاع نظرا لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.

3- **ارتفاع عدد السكان:** بالإضافة إلى الزيادات في الأجور هناك عامل آخر يسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وهو عامل النمو الديمغرافي، حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد السكان للارتفاع كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق استجابة لمتطلبات المجتمع.

ثانيا: ارتفاع تكاليف الإنتاج: ويقصد بها زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة ما يرتبط ارتفاع تكاليف الإنتاج في الجزائر بارتفاع تكاليف الأجور وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

الفرع الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

الجدول رقم(3-12): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة التضخم	%5.74	3.91%	4.52%	8.89%	3.26%	2.92%

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل رقم (3-9): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2014

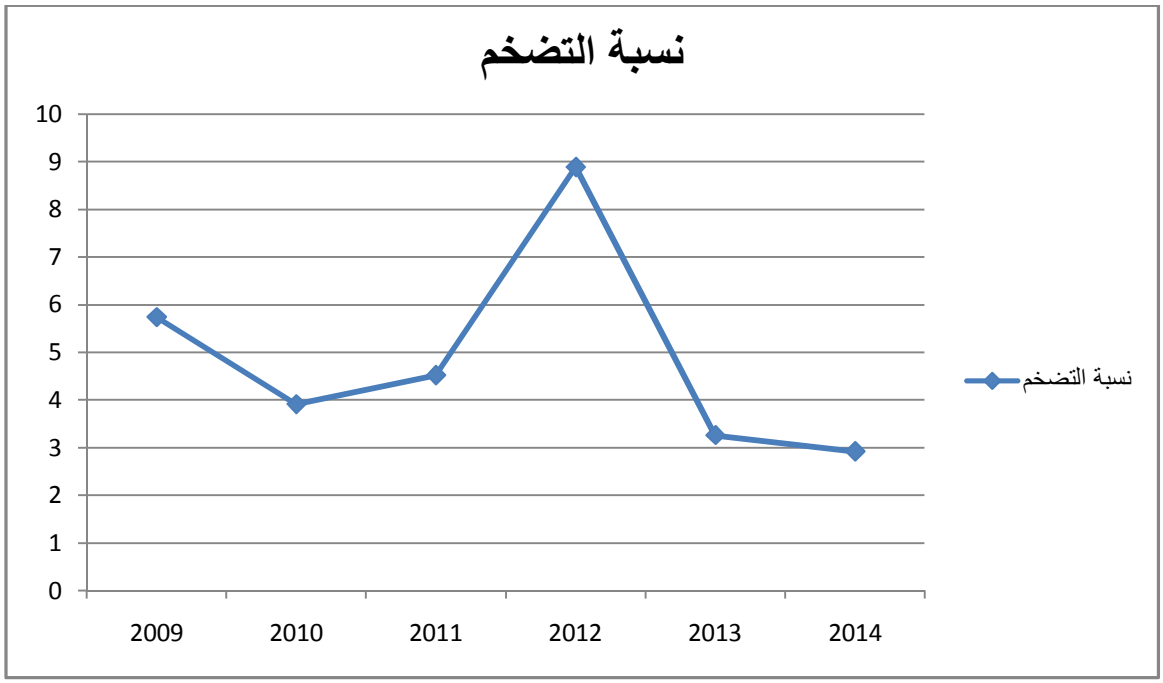

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

تميزت هذه السنوات بنوع من التذبذب في معدلات التضخم، حيث بلغت نسبة التضخم سنة 2009 لـ 5.7%، بالرغم من أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 لم تمس الجزائر إلا أن الجزائر سجلت أعلى نسب في هذه العشرية مقابل باقي دول العالم، وقد حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية وخاصة منتجات الفلاحة، ثم تراجعت هذه النسبة إلى 3.91% في سنة 2010 وعرفت هذه السنة نوعا من التباطؤ والانخفاض، ثم ليرتفع ويسجل أعلى مستوياته سنة 2012 ليصل إلى 8.89% مقارنة لما كانت عليه سنة 2011 ب 4.52%، ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى ارتفاع قيمة أسعار المواد الغذائية وسلع التجهيز إضافة إلى الإنفاق الكبير لشراء السلم، ثم في الفترة إلى غاية 2014 شملت هذه السنة تراجع وانخفاض جد محسوس في معدل التضخم ليصل إلى 2.92% ليسجل أدنى معدل خلال هذه الألفية.

الجدول رقم (3-13): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التضخم	%2.92	%4.78	%6.4	%5.59	-

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل رقم(3-10): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

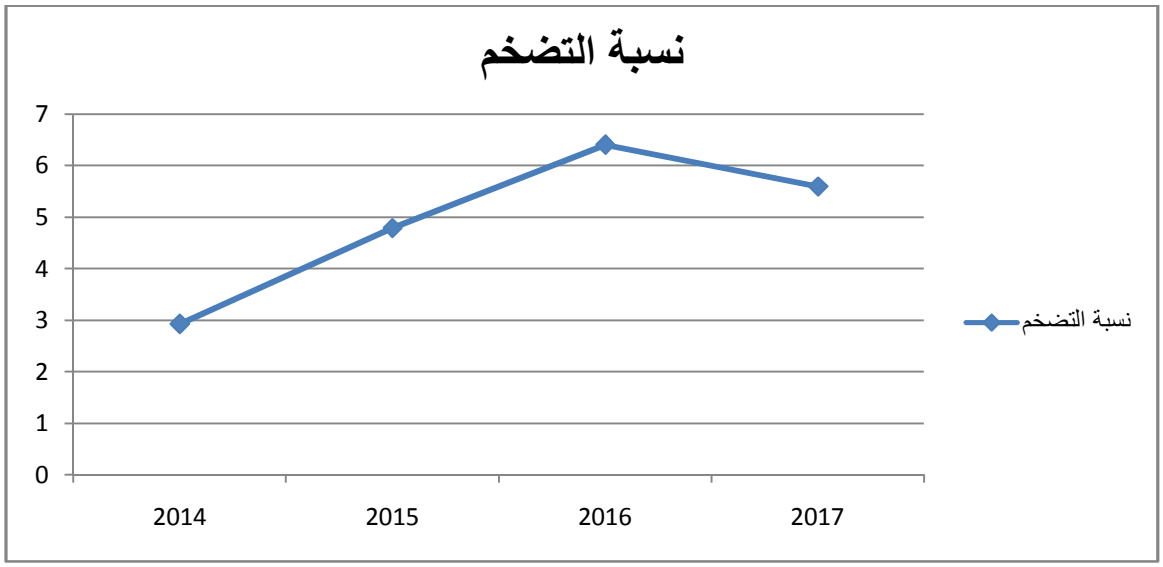

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من الناحية النظرية تؤثر السياسة المالية على التضخم من خلال أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي من ناحية إلى رفع أسعار الفائدة وهذا سوف يؤثر سلبا على التضخم، ومن ناحية أخرى يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب المحلي وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، فإذا كان البلد يعتمد بشكل كبير على الواردات سوف تكون هناك علاقة قوية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم المستورد وبالتالي المحلي، بالنظر لحالة الجزائر نلاحظ خلال فترة الدراسة أن الإنفاق العام ارتفع من سنة لأخرى نتيجة الإنفاق الكبير الذي كان قبل انهيار أسعار المحروقات، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب المحلي وبالتالي الواردات، نتيجة لذلك قامت الحكومة الجزائرية بمحاولة تخفيض فاتورة الواردات وذلك من خلال إتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار ونظام الحصص ورفع التعريفة الجمركية، كل هذه الإجراءات كان لها أثر مباشر على التضخم المستورد في الجزائر.

ومن خلال الجدول رقم (3-13) والمنحنى رقم (3-10) نلاحظ أن السنتين 2015 و2016 ارتفعت نسبة التضخم من 4.78% و6.4% على التوالي، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، بالإضافة إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

أما سنة 2017 تراجع معدل التضخم إلى 5.59% بالرغم من الانخفاض الطفيف إلا أنه يؤكد على الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوطات والفجوات التضخمية، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تظافر عدة جهود نذكر منها التحكم في السيولة النقدية واعتدال وتيرة التوسع النقدي وتدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.

خلاصة

من خلال دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر في الفترة (2009-2018) لاحظنا أن المشرع الجزائري اعتمد في تقسيمه للنفقات العامة على نفقات التسيير ونفقات التجهيز، كما كان أهم إيراد متمثل في الجباية البترولية مع تحسن مستمر للإيرادات خارج المحروقات. وتميز القسم الثاني من فترة الدراسة بانهيار في أسعار البترول ما أثر بشكل كبير ومباشر على الجزائر بحكم أنها دولة تعتمد في إيراداتها على البترول، واعتمدت الحكومة الجزائرية على السياسة التقشفية من أجل الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، فلجأت لمجموعة من الإصلاحات تمثلت في كل من الإصلاح الضريبي وتخفيض قيمة العملة وأخيرا ترشيد الإنفاق، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تقليص الضرر الحاصل من انخفاض أسعار البترول ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الموازنة العامة بقيت في حالة عجز وبأرقام كبيرة، بالإضافة إلى كل من البطالة والتضخم اللذين كانا مرتفعين نوعا ما، كل هذا قمنا بمقارنته بسنوات السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2009-2014).

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة، يمكن القول بأن السياسة المالية مرت بتطورات جوهرية وذلك راجع إلى التطور السياسي والاجتماعي للدول، وأيضا أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية بتوجيه المسار الاقتصادي للبلدان، نظرا لدورها الفعال في التأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذا باستخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة والسياسة الضريبية بغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وأيضا الوصول إلى تحقيق التوازن الداخلي والاستقرار الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في تحفيز وتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العمومي أو تقديم العديد من التحفيزات الجبائية لبعض القطاعات للقضاء على التبعية لقطاع المحروقات.

1- **نتائج الدراسة:** من خلال دراستنا لموضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الداخلي توصلنا إلى جملة من النتائج وهي كما يلي:

❖ **النتائج النظرية:** تم التوصل من خلال الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ينعكس على السياسة المالية ما يؤدي إلى تطور فعلي في جميع جوانبها؛
- ✓ للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية ذلك بفضل أدواتها المعتمدة من قبل الدولة، والتي لها دور فعال في تحقيق أهداف اقتصادية؛
- ✓ عند دراسة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن لها دور فعال في التأثير على مؤشرات التوازن الداخلي مثل معدلات البطالة والتضخم والعجز في الموازنة العامة، وأيضا لها أهمية كبيرة في تصحيح اختلال التوازن الاقتصادي مثلا القضاء على الفجوات الانكماشية والتضخمية وأثر الإزاحة.

❖ **النتائج التطبيقية:** من خلال معالجتنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر في فترة الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ نمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها خاصة خلال الفترة (2014-2018) راجع إلى ارتفاع في معدلات نفقات التسيير التي لها اكبر نسبة منها؛
- ✓ عرفت الإيرادات العامة خلال الفترة (2014-2018) تحسنا ملحوظا إلا انه ليس راجع إلى إيرادات المحروقات كما في السنوات (2009-2014)، لأنه خلال هذه الفترة عرفت الجباية البترولية

انخفاض مستمر راجع إلى انخفاض أسعار البترول، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري اعتمد خلال هذه المرحلة على إيرادات الجباية العادية؛

- ✓ إن الموازنة العامة للجزائر عرفت عجزا مستمرا راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة من الجباية البترولية، وان الإيرادات العامة لم ترتفع بنفس قيمة النفقات العامة ما أدى إلى خلق حالة عجز في الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ الجزائر حققت نتائج ايجابية من خلال الإصلاحات الاقتصادية المدعومة خاصة في البعد الاجتماعي والتي تمثلت بشكل أساسي في الحفاظ على معدلات البطالة مستقرة نسبيا؛
- ✓ حققت الجزائر مستويات مقبولة لمعدل التضخم بداية من سنة 2001 لكن بعد سنة 2011 ارتفع إلى مستويات قياسية نتيجة الإنفاق الحكومي الكبير خلال الربيع العربي ثم انخفض بعد ذلك خلال 2013 و2014 ثم عرف ارتفاعا مستمرا بداية من 2015، على الرغم من أن مستويات التضخم الحالية مقبولة في الجزائر لكن عندما نأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري والسياسة المتبعة نجد أن معدل التضخم سوف يشكل اكبر عائق في المستقبل.

2- **اختبار الفرضيات:** سمحت هذه الدراسة للتوصل إلى اختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

❖ **الفرضية الأولى:**

السياسة المالية في الجزائر فعالة في تحقيق التوازن الداخلي: هده الفرضية صحيحة؛ ويظهر ذلك من خلال تحسن في وضعية بعض مؤشرات التوازن الداخلي لكن تأثيرها على هذه المؤشرات كان متفاوت، حيث كان لها أثر مقبول على البطالة في حين أثرها على التضخم لم يكن كبيرا لأن ارتفاعه كان نسبيا، كما نجد أن الموازنة العامة شهدت عجزا لعدة سنوات متتالية خاصة في الفترة (2014-2018) وذلك راجع لانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

❖ **الفرضية الثانية:**

تتأثر السياسة المالية في الجزائر بالعوامل السياسية: هذه الفرضية صحيحة؛ ويقصد بالعوامل السياسة بصفة عامة الأنظمة السياسية المتخذة من قبل الدولة والتي تحدد طرق تحصيل الإيرادات العامة، وأيضا جميع القرارات المتعلقة بالإنفاق العام وذلك حسب رغبتها، وفي الحالة الجزائرية خضع إجراء تخفيض قيمة الدينار الجزائر لقرارات السياسيين لا الاقتصاديين. إضافة إلى أن هناك عوامل أخرى تتأثر بها السياسة المالية كالعوامل الإدارية، والتي تحتاج إلى نفقات كبيرة تتضمن مرافق تستلزم المزيد من اليد العاملة والتي يتطلب تخصيص نفقات كبيرة لها.

❖ **الفرضية الثالثة:**

عرفت الإيرادات غير النفطية تحسنا ملحوظا بعد انهيار أسعار المحروقات: هذه الفرضية صحيحة؛ وذلك لأن حصيلة الإيرادات العامة المسجلة خلال الفترة من 2014 إلى 2018 سجلت نوعا من النمو سببه إيرادات الجباية العادية، في حين هناك تراجع نسبي في إيرادات الجباية البترولية وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وأيضا ارتفاع الضريبة على المواد البترولية الذي صاحبه انخفاض الطلب على البترول هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الضريبة على الإيرادات خارج المحروقات.

3- التوصيات والاقتراحات:

- ✓ العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق قيمة مضافة مما يؤدي إلى انتعاش اقتصاد الجزائر؛
- ✓ فيما يخص الإيرادات العامة يجب الاهتمام بالجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات وهذا لتوسعة الأوعية الضريبية؛
- ✓ السياسة المالية يجب أن تشمل على الحوافز الضريبية وأسعار ضريبية مناسبة ومشجعة على الاستثمار، عن طريق منح مزايا للمستثمرين لزيادة إيرادات الدولة وأيضا القضاء على التبعية لإيرادات الجباية البترولية؛
- ✓ لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي الحد من الإنفاق العام غير الضروري من جهة، ومن جهة أخرى العمل على عدم تجاوز نمو النفقات العامة نمو الإيرادات العامة في الحالات الحتمية؛
- ✓ ضرورة إيجاد طرق لنشر ثقافة المالية في وسط مجتمعات الدول النامية التي تفتقر لهذه الثقافة؛
- ✓ ضرورة الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي للمساهمة في توفير فرص العمل، وكذلك الاستفادة من برامج إصلاح الدول الناجحة في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1-احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

2-أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.

3- احمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995.

4- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

5-إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999.

6-أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

7-إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

8-حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

9-حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

10-حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

11-حسن مصطفى حسين, **المالية العامة**, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثالثة, الجزائر, 1992.

12-حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

13-حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة**، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

14-حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15-خالد محمد الزواري، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

16-خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، إعادة الطبعة السابعة "طبعة محكمة"، الأردن، 2005.

17-رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

18- رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

19-زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998.

20-زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر, 2006.

21-سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

22-سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

23-سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

24-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

25-السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

26-السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

27-صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

28-ضياء مجدي الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

29-ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

30-طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

31- طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.

32-عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي "دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان"**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

33-عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

34-عادل فليح العلي، **المالية العامة**، دار حامدون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

35- عادل محمد لقطاونة، عادلي حسين عفانة، **المحاسبة الضريبية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

36- عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الإدن، 2010.

37- عبد الغفور, إبراهيم احمد, **مبادئ الاقتصاد و المالية العامة**, دار زهران للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, الأردن, 2013.

38- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر،1997.

39- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

40- عبد الناصر عبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

41- على عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة و اثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

42- علي العربي عبد المعطي عساف, **إدارة المالية العامة**, بدون دار النشر, بدون البلد, بدون سنة.

43- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

44- عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، مصر، 2006.

45- فاطمة السويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

46- فتحي احمد دياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار رضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

47- فوزي عطوي، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

48- كامل بكرى، إيمان محمد زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995.

49- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

50- مجدي شهاب, **أصول الاقتصاد العام "المالية العامة"**, دار الجامعة الجديدة, مصر, 2004.

51- مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

52-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.

53-محمد الصغير يعلى، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

54-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.

55- محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

56-محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

57-مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

58-مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

59-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

60- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

61- نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

62-نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

63-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

❖ **الرسائل الجامعية:**

64-براهيمي نوال، بوسعيدي حياة، **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة بجاية، 2018.

65-بن البار أمحمد، **اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر**، خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة مسيلة، 2017.

66-بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، حالة الجزائر(1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016.

67-بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(2001-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

68-بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر (2000-2010)، مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، جامعة سيدي بلعباس، 2018.

69-كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة بسكرة، 2014.

70-كعيبش إكرام، كبسة خديجة، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2014

71-مسعود درواسي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر (1994-2014)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005.

❖ **المقالات:**

72-أزاد أحمد سعدون الدوسكي و آخرون، **دور السياسة المالية و النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 إلى منتصف 2010**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، جامعة الكويت، 2011.

73-رابح حشاشي، فؤاد بوفطيمة، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2018

74-سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة و رؤى وسياسات معالجتها مع الإشارة للعراق(2003-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد68، جامعة بغداد، العراق.

75-شيماء محسن علاوي، **دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي المدة من 1996-2011**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد48، العراق، 2016.

76- صلاح مهدي البيرماني، **قياس و تحليل تفاعل عمل المضاعف و المعجل في الاقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 52/14، جامعة بغداد، 2008.

77- فاطمة إبراهيم خلف، **السياسة المالية و الفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر المدة(1980-2008)**، مجلة جامعة الأنبار، للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السابع، 2011.

78- هالة السعيد و آخرون، **نحو رؤية و تشخيص و علاج الموازنة العامة في مصر**، مجلة النهضة، 2012.

79- يوسف قروج، فتيحة قصاص، **عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة و دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، 2016.

❖ **المواد والمراسيم:**

80- المادة 3 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

81- المادة 6 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

82- المادة 8 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

83- المادة 11 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

84- المادة 24 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

85- المادة 35 من القانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

86- المادة 35 من القانون 21/90، المؤرخ في 15 اوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

87- المادة 26 من القانون 14/16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، متضمن قانون المالية لسنة 2017.

88- المادة 27 من القانون 14/16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، متضمن قانون المالية لسنة 2017.

89- الجريدة الرسمية لسنة 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

❖ **الكتب:**

90- Claude Sobry , Jean-Claude Verez , éléments de macroéconomie, édition Marketing, France, 1996.

❖ **مذكرات التخرج:**

91- Ouatah Yamina, Touatin Naima, Le Lutte Contre le Chômage en Algérie: Quel Moyen Pour L'état?, en vue de L'obtention du Diplôme de Master en Sciences économiques, Université Béjaïa, 2013.

❖ **التقارير:**

92- Greg Auclair, Andrew Jewell, Moez Souissi, and Racheeda Boukezia, Financing Fiscal Deficits, IMF Country Report No. 17/142, 2017.

93- Office National des Statistiques.

94- Rapport Annuel de la Banque d'Algérie (2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017)

الملخص

الملخص:

للسياسة المالية دور هام في تنظيم الحياة الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والتي تعتبر وسيلة فعالة لمعالجة المشاكل المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية على التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2018، عن طريق تأثير أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة على مؤشرات التوازن الداخلي والمرتبطة عموما بالبطالة والتضخم إضافة إلى عجز الموازنة العامة، وهذا في ظل الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال نفس الفترة.

وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة كان لها أثر محدود على كل من الموازنة العامة والبطالة والتضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة مالية، التوازن الداخلي، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

Abstract:

Fiscal Policy has an important role in organizing economic life, using a set of tools that's are an effective way of addressing financial problems.

The objective of this study is to analyze the impact of fiscal policy on the internal balance in Algeria during the period from 2009 to 2018, through the impact of its instruments of public expenditure and public revenues on the internal balance indicators and generally related to unemployment and inflation in addition to the budget deficit, in Algeria during the same period.

Finally, we reached a number of conclusions, the most important of which is that the fiscal policy in Algeria during the study period had a limited impact on the general budget, unemployment, and inflation.

Keywords: Fiscal Policy, Internal Balance, Public Expenditure, Public Revenue, Public Budget.